

**النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة وتطبيقها على
السياسة الخارجية الأمريكية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٨)
الحرب علي العراق نموذجاً**

إعداد

أ / عمار ياسر الجلال

بقسم العلوم السياسية – كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية

ملخص البحث:

مع وجود العديد من النظريات في حقل العلاقات الدولية، إلا أن النظرية الواقعية أثبتت أنها الأكثر قدرة على التفسير والتنبؤ لسلوك الدول. وبدأت تتبلور بشكل علمي في النظرية الواقعية الكلاسيكية والذي أسسها "هانز مورجانتو"، ثم ظهر ما يسمى بالواقعية الجديدة (أو البنوية أو الهيكلية) بقسميها: الدفاعية والهجومية، والتي كان من أهم روادها "كينيث والتز" و "جون ميرشايمر". ثم ظهرت النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة و من أهم روادها: "جيفري تاليفرو" و راندل شوللر".

ويرى الباحث بأن النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة هي الأكثر قدرة على التفسير والتنبؤ من بين النظريات الأخرى. لكونها توظف المتغيرات الداخلية والخارجية في تحليل سلوك الدولة. ويهدف البحث إلى إعادة اختبار فرضيات النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة، وذلك من خلال النموذج النظري الذي قدمه "جيفري تاليفرو". وتطبيق هذا النموذج على السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة الرئيس "جورج بوش الابن" (٢٠٠١م-٢٠٠٨م)، مع تطبيق النظرية على الحرب على العراق. ومن أجل إعادة اختبار النظرية محل الدراسة يورد الباحث بنية النظام السياسي الأمريكي والتطور السياسي للولايات المتحدة، والسياسة الخارجية للولايات المتحدة ومحدداتها الرئيسية.

ويصل إلى نتيجة تؤكد أهمية تأثير العوامل الداخلية على القرار السياسي. فحالة الصراع كانت موجودة منذ فترة ليست بالقصيرة بين الولايات المتحدة والعراق. ولكن اختلاف المعتقدات والاهتمامات لصانع القرار السياسي في الولايات المتحدة لم يصل إلى حالة إعلان الحرب إلا في عهد الرئيس جورج بوش الابن، والذي كان يعتقد البعض بأنه اتخذ قرار الحرب ضد العراق منذ بداية توليه الرئاسة.

بالإضافة إلى وجود تهديد خارجي المتمثل في تنظيم القاعدة، الذي كان يُعد أخطر تهديد للولايات المتحدة في ذلك الوقت. فواقعية تاليفيرو ترى بأن المجموعات البشرية تتكون لأي سبب، ولكن السبب الرئيسي لوجود جماعة ما هو وجود عدو لهذه المجموعة

والخوف منه على بقاء واستقرار الجماعة وكان هذا العدو متمثلاً في تنظيم القاعدة، والعراق، وأفغانستان، وكوريا الشمالية، وإيران.

ولكن السبب في أن الولايات المتحدة قامت بتحركات عسكرية هجومية تجاه العراق وأفغانستان وليس كوريا أو إيران - مع أنهما تم تصنيفهما كأعداء للولايات المتحدة - فهو بحسب النظرية يعود إلى المتغير النظامي الذي ينعكس على التوزيع النسبي للقوة داخل النظام الدولي، والذي تتفوق فيه الولايات المتحدة من عدة جوانب كالاقتصادي والعسكري.

بالإضافة إلى التوازن في قدرات الدولة الدفاعية والهجومية ونعني بذلك عندما يكون لدى الدولة القوة الكافية للقيام بهجوم عسكري وفي الوقت نفسه تكون قادرة على رد الهجوم من العدو. وكذلك الموقع الجغرافي للدولة فما يميز الولايات المتحدة أنها منعزلة جغرافياً وبعيدة عن المجال العسكري لهذه الدول.

Abstract:

Among several theories about international relationships, Realism theory has proved to be best able to explain and predict the behaviour of countries. In practice, it started to evolve into the Classical Realism theory established by Hans Morgenthau. Then New Realism (or Structuralism) appeared with its two divisions, Defensive and Offensive. Kenneth Walters and John Mearsheimer were among the most important pioneers of this theory. Neoclassical Realism theory then appeared. Some of its most important pioneers were Jeffrey Taliaferro and Randall Schweller.

From the scholar's point of view, Neoclassical Realism is the theory most able to provide explanations and make predictions as it uses internal and external parameters to analyse a country's behaviour. The study aims to re-evaluate the assumptions of Neoclassical Realism through the theoretical model provided by Jeffrey Taliaferro. In addition to applying this model to American foreign policy during the office of President George Bush Junior (2000-2008) we also apply the theory to the War on Iraq. In order to re-evaluate the theory in question, we examine the structure of the American political system, the political development of the USA, and US foreign policy and its key parameters.

Our conclusion emphasises the importance of internal factors on political decisions. The conflict situation that has been found for a not short period of time between USA and Iraq. The varied beliefs and interests of political decision makers in the United States of America did not culminate in declaring war until the time of George Bush Junior who, as some thought, took the decision to declare war on Iraq once he came to office.

Furthermore, there was an exterior threat represented by the al-Qaeda organisation which was the most dangerous threat to USA at that time. Taliaferro's realism considers that human groups are formed for any reason, but the main reason for the existence of a group is the existence of an enemy to that group and the fear that the enemy represents to its existence and stability. And that enemy was represented in al-Qaeda organisation, Iraq, Afghanistan, North Korea and Iran.

The reason which made the USA take attacking military actions against Iraq and Afghanistan, but not against Korea or Iran – although both of those countries had been classified as US enemies – is the systematic parameter that reflects on the relative force distribution within the international regime in which the USA is superior in many respects, such as its economy and its military.

Add to this, the balance in the county's defensive and offensive abilities, namely when the county has enough force to carry out a military attack while at the same time, is able to fight back. The geographic position of the USA is unique too, because it is geographically isolated and far away from the military reach of those counties.

أولاً: مقدمة الدراسة:

يعد ظهور المدرسة الواقعية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية تحولا مهما في حقل العلاقات الدولية، وتعود أهمية هذا التحول إلى عدة عوامل، منها ظهور نظريات منافسة للواقعية، مثل الليبرالية والبنائية والنسوية وغيرها، ورغم ذلك أثبتت المدرسة الواقعية نجاحها في التفسير والتنبؤ بسلوك الدول في النظام الدولي. وكذلك ظهور نظريات منافسة داخل المدرسة الواقعية نفسها، حيث كان هناك الواقعية الكلاسيكية، والواقعية البنوية بفرعها الهجومية والدفاعية، وأخيرا الواقعية الكلاسيكية الجديدة. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ظهرت الولايات المتحدة كقوة عظمى، وأصبحت تمارس دورها كحام للنظام العالمي بكل الوسائل الممكنة الدبلوماسية منها والعسكرية، من أجل تحقيق مصلحتها وأمنها القومي من خلال التحليلات الواقعية لقادتها.

وسيتبنى النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة في هذه الدراسة كونها تقدم لنا فلسفة واقعية معتدلة وبرجماتية تؤكد أهمية العقل، والملاحظة، والحس، والتجربة، والتعليل في دراسة الظاهرة السياسية بناء على معطيات الواقع والأدلة والبراهين القائمة، ومن ثم تطرح فرضيات واضحة ومحددة لتفسير الظاهرة وسنتناول في هذه الدراسة أهم السياسات التي انتهجتها الولايات المتحدة في النظام العالمي ومحاولة تفسيرها.

ثانياً: أهمية الدراسة:**وتتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في:**

١- تمثل الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى في النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولها تأثير في السياسة الدولية، سواء على الدول أو المؤسسات الدولية.

٢- أن السياسة الأمريكية نموذج ناجح للدول في النظام الدولي، حيث إنها تحقق أهدافها المحلية والدولية بمعدل عال وبما يخدم مصلحتها القومية، وبالتالي لا بد أن نهتم بالمعايير والسياسات المتبعة للنخبة الحاكمة من أجل الوصول إلى إطار عام يوضح معايير صناعة القرار في الدولة.

وبالنسبة للأهمية العلمية فتتمثل في:

- ١- إعادة اختبار فرضيات النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة، حيث تم اختبار هذه النظرية من خلال نظرة عامة للنظام الدولي، ولكن ستركز هنا على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.
- ٢- محاولة تقديم جهد في إثراء المحتوى العربي في مجال العلاقات الدولية، حيث يعاني الحقل من النقص والتكرار والعمومية في التحليل. حيث يقتصر أغلب الباحثين في نقل وترجمة الأطروحات الأجنبية، دون تقديم أفكار جديدة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

لهذه الدراسة أهداف عديدة لعل من أهمها:

- ١- التعرف على التفسيرات الواقعية للسياسات الخارجية الأمريكية من خلال إعادة اختبار النظرية وإيجاد نقاط التوافق والاختلاف.
- ٢- عرض مبسط لأهم النظريات في العلاقات الدولية وتطورها، مع التركيز على النظرية محل الدراسة.
- ٣- التعرف على مدى قدرة النظرية على الصمود أمام النظريات الأخرى، والوصول إلى نظرية تقدم تفسيرات لسلوك الدولة في النظام الدولي.
- ٤- محاولة تقديم رؤية عامة للسياسات الخارجية الأمريكية. وبالتالي يرى الباحث بأن الدراسة تقدم محاولة لوضع إطار عام لدوافع السياسات الخارجية الأمريكية في النظام الدولي.
- ٥- من خلال تفسيرنا للسياسات الأمريكية في فترة الرئيس الأسبق جورج بوش الابن يمكننا ذلك من وضع إطار عام لمستقبل صناعة السياسة الأمريكية.

رابعاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى قدرة النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة في تفسير السياسات الأمريكية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٨م، ومدى التغيير الذي حدث لدى صانع القرار الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. والتي تنطلق من فرضية أن صانع القرار الأمريكي انتهج سياسات أكثر عدوانية تجاه العراق بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م. كما أنه ونتيجة لهذه الحرب فقد أصبحت الولايات المتحدة أكثر حذراً في التدخلات الخارجية.

خامساً: تساؤلات الدراسة: تناول هذه الدراسة الإجابة على تساؤلات مهمة

مثل:

- ١- لماذا تعد النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة هي النظرية الأمثل لتفسير سلوك الدول في السياسة الدولية؟
- ٢- هل كان للنظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة دور مهم في التأثير على صانع القرار الأمريكي في فترة الرئيس بوش الابن؟ كيف كان تأثيرها؟
- ٣- هل كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر دور في تغير السياسة الأمريكية تجاه العالم والشرق الأوسط؟ وكيف تفسر النظرية هذا التغير؟
- ٤- ما وجهة نظر النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة من الحرب على الإرهاب التي تتبناها الولايات المتحدة؟
- ٥- بناء على تحليل النظرية للأحداث في الفترة محل الدراسة، كيف يمكن أن تفسر الوضع في فترة الدراسة ومستقبل السياسة الأمريكية؟
- ٦- بناء على نتائج الدراسة، هل أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر حذراً بشأن الدخول في مواجهات عسكرية أكثر من السابق؟

سادساً: حدود الدراسة:

تركز الدراسة على تطبيق النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة في الفترة ما بين (٢٠٠١ – ٢٠٠٨م)، وتم اختيار هذه الفترة بسبب كونها فترة حكم الرئيس الأسبق للولايات المتحدة جورج دبليو بوش، وتُعد فترة تغيرت فيها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم والشرق الأوسط، وذلك بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والحرب على أفغانستان، والعراق، والملف النووي الإيراني والكوري الشمالي.

سابعاً: الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات حول هذا الموضوع، و يمكن تقسيمها إلى ثلاثة محاور على النحو الآتي :

المحور الأول: ويتعلق بالنظرية محل الدراسة:

١- تشارلز كيغلي وشانون بلنتون (Charles Kegley , Shannon Blanton) السياسة العالمية التوجهات والتحولات ١:

يطرح المؤلفان في جزئي الكتاب تطور مفاهيم العلاقات الدولية ونظرياتها المفسرة لسلوك الدول بشكل أساسي. والاتجاهات والتحولات العالمية ومحدداتها، وكيفية تفاعل اللاعبين الدوليين مع بعضهم البعض من خلال هذه النظريات والتي من خلالها يكون اتخاذ القرار.

ويطرحان في الكتاب أشهر النظريات المفسرة للعلاقات الدولية، وأهمها: النظرية الواقعية بفروعها والليبرالية، والبنائية، والماركسية، والنسوية، ونظرية النظام العالمي. ومقارنة بين هذه النظريات من خلال ثلاثة مستويات، مستوى الدولة، والفرد، والنظام العالمي.

وتطرق الكتاب أيضاً إلى أهم الفاعلين الدوليين إلى جانب الدول وكيفية تفاعل هؤلاء اللاعبين مع بعضهم في النظام الدولي كالدول، والمنظمات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات.

ويطرحان في النهاية تصوراً مستقبلياً للسياسة العالمية واتجاهها، من خلال تساؤلات مثل مدى فعالية دور التكنولوجيا في حل المشاكل العالمية، وهل نحن نعيش في نهاية التاريخ فعلاً، كما طرحه بعض المؤلفين؟، وهل سيكون هناك قوى عظمى، ونظام عالمي جديد، أم نحن أمام فوضى دولية قد تقودنا في النهاية إلى حرب عالمية نووية تدمر العالم؟

ويقدم هذا الكتاب إطاراً نظرياً وتطبيقياً عاماً لنظريات العلاقات الدولية، أكثر ما يقدمها كتحليل نقدي، فهو يعد مرجعاً جيداً للمهتمين بالسياسة والعلاقات الدولية.

٢- علي القحطاني، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية ٣٩ :

وسأعتمد عليها بشكل أساسي بسبب أنها أكثر الدراسات اختصاراً وتبسيطاً للنظرية. ولكونها تعد أحدث الدراسات التي تغطي تطور النظرية الواقعية في القرن الحادي والعشرين. ويحاول الباحث في هذه الدراسة طرح نظرة تحليلية نقدية لأحد أهم النظريات في السياسة الدولية، وهي النظرية الواقعية، ويطرح تساؤلاً رئيساً وهو كيف

²- علي القحطاني، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية، الجمعية السعودية للعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١١م.

استمرت النظرية الواقعية كأهم نظرية لتفسير العلاقات الدولية في النظام الدولي رغم الانتقادات الموجهة لها؟ ويبدأ الباحث بسرد المنهج الواقعي في العلاقات الدولية. من خلال بداية المدرسة الواقعية وجذورها وأهم منجزاتها.

ويطرح الواقعية الكلاسيكية وافترضاها، ويقارن بين مورجانثو (Hans Morgenthau) وكينيث والتز (Kenneth Waltz) والاختلافات بين منطري الواقعية. ثم يتطرق للواقعية البنوية أو الواقعية الجديدة ويقسمها إلى قسمين الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية، ويذكر أن الاختلاف بينهما يكمن في الإجابة عن تساؤل هو ما المقدار الكافي من القوة الذي تحتاجه الدولة؟ ثم يطرح النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة، وأهم منجزاتها وأقوالهم. ثم يطرح الانتقادات الموجهة للنموذج الليبرالي مع الرد عليها، ويبين نقاط ضعف وقوة المنهج الواقعي.

ويصل إلى التأكيد على أهمية النموذج الواقعي ودوره في تحليل السياسة الخارجية على الرغم من الانتقادات الموجهة له، وكيف تجاوز منظرو الواقعية الجدد هذا الأمر بإضافة متغيرات مستقلة وتابعة للنظرية؟ ويؤكد كذلك أهمية المتغيرات في هذا الأمر، حيث إن الدراسات العربية الأخرى كانت تركز فقط على مفهومي القوة والمصلحة دون الرجوع إلى المتغيرات الأخرى التي لا تقل أهمية عن تلك المفاهيم مثل دخل الدولة وحالة النخبة السياسية وغيرها.

٣ - أحمد وهبان، الواقعيون وتحليل العلاقات الدولية من مورجانثو إلى ميرشايمر دراسة تحليلية للنظرية الواقعية عبر ستة عقود ٤٠:

تطرح هذه الدراسة تطور النظرية الواقعية من ثيوسيددس حتى جون ميرشايمر. ويضيف إليها الانتقادات الموجهة للنظرية الواقعية ومدى صمودها وقدرتها على الرد على هذه الانتقادات من خلال طرح بعض المؤلفات والدراسات لمنطري الواقعية.

ويصل إلى نتيجة أن النموذج الواقعي ظهر مع الحرب الباردة، التي لم تكن في صالح النموذج الليبرالي، إلا أن الواقعية كانت موجودة في اليونان في كتابات ثيوسيددس، وميكافلي في عصر النهضة، وهوبز في القرن السابع عشر.

وعلى الرغم من تعدد المنظرين الواقعيين فإن هانز مورجانثو يعد هو المؤسس الحقيقي لها في كتابه السياسة بين الأمم ١٩٤٨م وتسمى بالنظرية الواقعية الكلاسيكية. وأن هذه الحالة الصراعية ما هي إلا انعكاس للطبيعة البشرية الأنانية والصراعية.

٤٠ - أحمد وهبان، الواقعيون وتحليل العلاقات الدولية من مورجانثو إلى ميرشايمر دراسة تحليلية للنظرية الواقعية عبر ستة عقود، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق- جامعة الإسكندرية، ٢٠١٦م.

وقد تطورت الواقعية عبر الزمن، وتمثل أبرزها في ظهور الواقعية البنوية أو الواقعية الجديدة على يد كينيث والتز في كتابه نظرية السياسة الدولية ١٩٧٩ م. حيث أصبحت ترجع الصراع الدولي ليس للطبيعة البشرية، ولكن يحدث الصراع نتيجة لبيئة النسق الدولي الفوضوي، وهذا ما يحكم سلوك الدول.

وظهرت بعد ذلك من ضمن الواقعية الجديدة كل من الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية واللذان تختلفان حول مستوى القوة الذي يجب على الدولة أن تصل إليه، بالإضافة لإعادة تقييم السياسات التوسعية، ويمثل والتز الواقعية الدفاعية بينما يمثل جون ميرشايمر الواقعية الهجومية. بالإضافة لصور أخرى من الواقعية ظهرت لاحقاً، والتي يميزها بأنها تجمع بين تأثير بنية النسق الدولي ودور العوامل الداخلية التي تؤثر على سياستها الخارجية وسلوكها الدولي.

ولذلك يمكننا القول بأن الواقعية ليست مجرد نظرية بل هي منظور عام (براديجم) يندرج تحته العديد من النظريات. ولذلك فهي متحركة وقابلة للتجديد والتطور وليست ثابتة، وهذا ما فعله المنظرون الواقعيون في مواجهة منتقدي الواقعية، بالإضافة لمواكبة التطورات في بنية النسق الدولي خصوصاً بعد الحرب الباردة.

٤-جون ميرشايمر (John Mearsheimer)، مأساة سياسات القوى العظمى ٤ :

يبدأ المؤلف الكتاب بطرحه لتساؤل هو: لماذا تسعى الدول وراء القوة؟، ويجب عن هذا التساؤل من خلال طرحه لخمس فرضيات تقوم عليها نظريته (الواقعية الهجومية)، وأن هذه الفرضيات مجتمعة تكون مبرراً للدول بأن تتصرف بطريقة عدوانية.

ويطرح فيه نظرية بنوية يطلق عليها الواقعية الهجومية، والتي ترى أن القوى العظمى هدفها الأهم هو البقاء، في عالم لا توجد فيه سلطة مركزية فوق الدول لتحميها من بعضها البعض، أي أن هذه الدول تعيش في عالم من الفوضى، تحاول كل من هذه الدول أن تحافظ على بقائها في هذا النظام الفوضوي. ومن أجل أن تحافظ على بقائها فإن الوسيلة لذلك هي زيادة القوة، وبالتالي تكون زيادة القوة هي الهدف الأهم للدولة.

وبالتالي لا يكون الوضع مستقراً أبداً بالنسبة للدولة ولا تسعى إليه، بل تسعى إلى زيادة قوتها لتنافس بها في النظام الدولي الفوضوي. وتقوم نظريته الهجومية على خمسة افتراضات هي:

١- النظام الدولي فوضوي.

٢- القوة العظمى تمتلك قدراً من القوة الهجومية تمكنها من إلحاق الأذى بالطرف الآخر.

٣- لا يمكن للدولة أن تتأكد من نوايا الدول الأخرى.

- ٤- البقاء هو الهدف النهائي للدولة.
- ٥- القوى العظمى تتخذ قراراتها بعقلانية.
- مع تأكيده على أهمية القوة البرية في الهيمنة، والقوة المانعة للمياه. وأن تكون الدولة قوة عظمى بناءً على قدرتها العسكرية النسبية، فيجب أن تكون ترسانتها من الأسلحة كافية لخوض معركة كبرى (وليس بشرط هزيمتها) مع أقوى دولة في العالم، مع أهمية الأسلحة النووية في العصر الحالي.
- ويقدم في ثنايا هذا الكتاب مفاهيم تُعد جديدة في هذا الحقل مثل حدود الهيمنة، والعدوان المحسوب، والمعضلة الأمنية. ويقدم تصوراً جديداً لمفهوم القوة والخوف، وكيف تؤثر على بعضها بالإضافة إلى عامل الفوضى.
- ويختتم الكتاب بأن القوى العظمى لا زالت تتنافس على القوة حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ويقدم رؤية مستقبلية للنظام العالمي من خلال صعود قوة جديدة وهي الصين في آسيا تنافس الولايات المتحدة وتهدد سيطرتها العالمية وأن لديها من القوة ما يمكنها من أن تكون قوة عظمى منافسة للولايات المتحدة.
- ٥- علي القحطاني، فلسفة العلم ومعضلة تفسير السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين ٥ :
- يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى محاولة إثبات أنه من الإمكان تبني فلسفة واقعية معتدلة لتفسير الظاهرة السياسية وتقييم نظريات السياسة الدولية. وتجادل الدراسة بأن النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة هي من أفضل نظريات السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين.
- ويحاول الإجابة عن تساؤلات منها: هل يمكن لهذه الفلسفة أن تقدم منهجاً واضحاً وسليماً يؤدي إلى تقييم النظريات الأساسية الكبرى في حقل السياسة الدولية كالليبرالية، والواقعية، والبنائية؟
- وما الفرضيات التي يمكن طرحها لتقييم نظريات السياسة الدولية بناءً على فلسفة العلم التي تتبناها الدراسة؟ ثم يتطرق الباحث إلى كل من رؤية كارل بوبر، وتوماس كون، وإمري لاكاتوش، وبول فييرآبند حول فلسفة العلم وطريقة الحصول على المعرفة.
- ثم يحاول الباحث أن يوجد التوافق بين فلسفة العلم والدين الإسلامي ويتطرق إلى أهم نظريات العلاقات الدولية وهي النظرية الليبرالية، النظرية البنائية، والنظرية الواقعية. ويصل الباحث إلى أن النظرية الواقعية وخاصة الواقعية الكلاسيكية الجديدة هي الأفضل في تفسير سلوك الدول.

المحور الثاني: فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية

١- هنري كيسنجر (Henry Kissinger)، النظام العالمي ٦:

يطرح المؤلف في هذا الكتاب التطور التاريخي لمفهوم النظام العالمي، ومع تطور هذا المفهوم وصل إلى أن الولايات المتحدة بعد إثبات قوتها في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية تحاول طرح فكرتها للنظام العالمي من خلال نشر أفكار ليبرالية تحاول تطبيقها على العالم كله تقوم على أساس أن السلام يأتي من خلال مبادئ الديمقراطية، والحرية، والتعاون.

على عكس النظام العالمي القائم على الفكر الأوروبي من خلال توازن القوى المستمد من مبادئ معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨م، والموجود اليوم ما هو إلا امتداد لاتفاقيات ما بعد حرب الثلاثين عاماً في أوروبا، الذي راح ضحيتها ربع سكان أوروبا. وبالتالي ونتيجة لعدة عوامل منها: وجود وحدات سياسية متعددة ليس فيها قوة مسيطرة على الأخرى، وتناقضات فكرية وفلسفية داخلها، وبحثاً عن قواعد محايدة تضبط هذا الصراع، نتج عن ذلك الاقتراب من شروط النظام العالمي المعاصر.

إلا أن نقطة ضعف النظام الوستفالي الأوروبي كانت في مصدر هذه الفكرة، فقد استمدت القوى الأوروبية هذه الفكرة من ضرورة إيقاف استنزاف الدماء والحفاظ عليها، ولكنه لم يكن هناك توجه معين لطريقة توزيع السلطة والحفاظ عليه، ولم يحاول أن يكتسب المشروعية. ويقدم مقارنة تحليلية لفكرة النظام العالمي لدى الثقافات المعاصرة، مثل مفهوم الهرمية في الثقافة الصينية المستمد من الكونفوشوسية، والثقافة الإسلامية التي تقسم العالم إلى دار السلم والذي يمثله الدول الإسلامية ودار الحرب والذي يمثله الدول غير الإسلامية. وعليه فإن الصين لم تكن ذات نزعة توسعية لنشر مبادئها حول النظام العالمي الخاص بها، على عكس الإسلام الذي سعى إلى نشر مفهومه للنظام العالمي عبر التبشير الديني، أو الغزو (الفتح). أما بالنسبة للهندوسية فهي لم تحاول نشر مبادئها كونها تنظر بأن هناك ارتباطاً روحياً ميتافيزيقياً.

ومع هذا الاختلال في توازن النظام العالمي، ظهرت هناك أربعة أبعاد تهدد هذا النظام، وهي:

أولاً: تراجع دور الدولة القومية على حساب انتماءات إقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي، وظهور ما يسمى بالدول الفاشلة.

ثانياً: تزايد دور المنظمات العالمية، مع تفوق المنظمات والاتفاقيات الاقتصادية على السياسية، مع وجود التناقض بين مفهوم النظام الاقتصادي والنظام السياسي، حيث يسعى الأول إلى إزالة الحواجز السياسية بين الدول، مع تأكيد الثاني على أهمية الحدود القومية وتحقيق الأهداف الوطنية. مما شكل نمواً هائلاً في الاقتصاد مع وجود أزمات اقتصادية تؤثر بها العالم بأكمله.

ثالثاً: غياب التعاون الفعال بين الدول الكبرى حول القضايا المهمة والخطيرة التي تهدد العالم بأكمله.

رابعاً: القوة الأمريكية ضرورية لاستمرار هذا النظام العالمي على الرغم من ترددها ومعاييرها المزدوجة أحياناً. إلا أنها ظلت ساعية إلى تحقيق نوع من التوازن بين الاستقرار والدفاع عن مبادئ كونية يتفق عليها الجميع. مع السعي في الوقت نفسه إلى تحقيق مصالحها القومية.

ولذلك لابد للولايات المتحدة أن تعترف بتاريخ وخصوصية كل نظام سياسي، مع الحفاظ على طبيعتها الاستثنائية. ومن أجل ذلك لابد أن يكون هناك إجماع دولي وتعاون في سبيل إنشاء نظام عالمي جديد. من خلال مثلاً تحديث النظام الدستوري.

ويتطرق في ثنايا هذا الكتاب لعدة مواقف يثبت فيها تعدد الوسائل التي تستخدمها الولايات المتحدة في تحقيق هدفها في خلق نظام عالمي مبني على مبادئ وأفكار أمريكية. منها موقف الولايات المتحدة من إيران. وينتهي إلى أن المشكلة في عصرنا الحالي هي في أزمة فهمنا لمفهوم النظام العالمي وهي المشكلة الدولية الأساسية.

٢- والتر ماكدوجال (Walter Macdougall)، أرض الميعاد والدولة الصليبية ٧ :

يؤكد المترجم في مقدمته أن الولايات المتحدة استثناء ديني، وتاريخي، وجغرافي، وهذه الاستثنائية شكلت السمات الرئيسية للسياسة الأمريكية، حيث المثالية، والنفعية، والتجريبية. ويؤكد المؤلف بأن هذا الكتاب يشرح التقاليد الفعلية للسياسة الخارجية الأمريكية، متى؟ ولماذا ظهرت و ماذا تعني؟ وكيف تغيرت عبر الزمن؟

ويمكن للولايات المتحدة أن تكون على عدة أشكال من خلال معيار الطيبة والشر فيمكننا القول بأن التطهير العرقي والإبادة الجماعية تجاه الهنود وغيرها من الممارسات التي تمثل أمريكا السيئة. وما يمثل أمريكا الطيبة هو مثلاً خطاب الوداع للرئيس واشنطن حتى خطة مارشال وانهيار الاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة، ومساهماتها في التقدم والحرية البشرية. بالإضافة إلى أن هناك أمريكا الواقعية التي تسعى خلف ميزان القوة والمصلحة.

وهذه القوانين التي استغرقت قرنين لإنشائها هي ما يمثل الكتاب المقدس للشئون الخارجية، وينقسم إلى عهدين، وكل عهد ينقسم إلى أربعة كتب. فالعهد القديم استمر من ١٧٧٦م حتى تسعينيات القرن التاسع عشر. والمتمثل في الحرية في الداخل، والأحادية في الخارج، والنظام الأمريكي للدول، والتوسع. وقد صممه الآباء الأوائل لمنع العالم الخارجي من التحكم بمصير الولايات المتحدة.

وأما العهد الجديد فقد تمثل في الممارسة الدبلوماسية للولايات المتحدة خلال القرن العشرين وتمثل بمذاهب: الإمبريالية التقدمية، ومبدأ ويلسون (المسمى بالعالمية الليبرالية)، والاحتواء، والتقدم العالمي، وذلك لتمكين أمريكا من تشكيل مستقبل العالم الخارجي.

ويورد المؤلف العديد من وجهات نظر المفكرين والباحثين الأمريكيين حول محددات السياسة الخارجية الأمريكية. وكيف يشكل ذلك إرباكاً للمؤرخين. ويرى أن الولايات المتحدة الأمريكية قوية جداً ولكنها خائفة أو خجولة من استخدام قوتها، حيث أنها ترى أن بعض المواقف أخلاقية وفق تصورها، التي من الداخل وتعتبر الأكثر تديناً ولكنها الأكثر تفسخاً في الخارج، وهي الأكثر كرمًا عبر التاريخ ولكنها في الوقت نفسه تسعى إلى جمع الثروة المادية، وهي تقوم على التنوع وفي الوقت نفسه تفرض قيمها وأفكارها على الآخرين، دولة تقبل القيادة العالمية وفي الوقت نفسه تريد أن يبتعد عنها العالم.

ويصل إلى نتيجة بأن هناك تقاليد سادت فترة العهد القديم كان لها الأثر في تحديد دفة السياسة الخارجية الأمريكية وهي: الحرية، والانعزالية، ومبدأ مونرو، والتوسعية. أما في العهد الجديد فقد تمثلت المبادئ في: الإمبريالية التقدمية، ومبدأ ويلسون، والاحتواء، وإصلاح العالم.

وعكست التقاليد الأربعة الأولى (العهد القديم)، ذلك التوازن بين العقل والإيمان: الحرية في الداخل، والأحادية، والنظام الأمريكي التوسعية الحدودية والتجارية. بالإضافة إلى أن كلا منهما يعد قوة للأخر فهما خدما مصالح أمة زراعية.

ويطرح المؤلف تساؤلات حول إمكانية استمرار هذه المبادئ ومدى اتساقها مع التغيير الاجتماعي في المجتمع الأمريكي، وحتى المجتمع الدولي. مثلاً مدى تقبل المواطن الأمريكي للدور الذي تقوم به الحكومة الأمريكية في تقديم المساعدات للدول النامية. وي طرح مقترحات حول إستراتيجية التعامل مع القوة الجديدة المتمثلة في الصين، من خلال احتوائها وإجبارها على الانخراط في علاقات اقتصادية وسياسية، مما يجعل تكلفة التغيير بالنسبة لها باهظة. وي طرح الإستراتيجيات التي تتخذها الولايات المتحدة من أجل الحفاظ أو حتى تعزيز مكانتهما في النظام العالمي من خلال مثلاً فتح الأسواق والحفاظ على الوجود الأمريكي في الخارج، والحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي الفني والتكنولوجي.

٣- عبد الله الغامدي، الأيديولوجية السياسية الأمريكية: محدداتها.. اتجاهاتها الرئيسية.. وتأثيرها على السياسة العامة ٨ :

يبدأ الباحث بفكرة أن من يرى بنهاية الأيديولوجية غير صحيح، بل نحن نعيش ضمن أيديولوجية معينة تحدد مصيرنا وتؤثر في قراراتنا المختلفة في الحياة، وهي التي تمكننا من التأثير أو التأثر بمن حولنا. ويتركز الخلاف في مفهوم الأيديولوجية السياسية حول مفهومي القوة والتأثير بالإضافة إلى اهتمامها بالأفكار.

ويهدف الباحث إلى تعميق الفهم للأيديولوجية السياسية الأمريكية من خلال التركيز على العوامل المكونة لها، واتجاهاتها الرئيسية، ومدى تأثيرها على السياسة العامة للولايات المتحدة.

ويبدأ بتعريف الأيديولوجية وخصائصها وبداية ظهور المفهوم مع الثورة الفرنسية ١٧٨٩م، ويعرفها بأنها "تلك المنظومة العامة للمعتقدات والقيم حول المجتمع الإنساني". وتتسم بأنها عامة، وعبارة عن منظومة، وأنها قائمة على معتقدات وقيم معينة، وأنها مرتبطة بالفعل. وتختلف عن الأعراف والتقاليد بأن معتنقي أيديولوجية ما لديهم حس ورغبة قوية لتغيير العالم ليتماشى مع أيديولوجيتهم.

وتتميز الولايات المتحدة بأن لديها ثقافات مختلفة بسبب المهاجرين القادمين من البلدان المختلفة. ويذكر محددات الأيديولوجية السياسية الأمريكية: فهناك صعوبة في

معرفة هذه المحددات، إلا أن هناك خمسة عوامل رئيسية أسهمت في صنع الأيديولوجية السياسية الأمريكية: كالطبقة البيوريتانية، وغياب الطبقة الأرستقراطية في المجتمع الأمريكي، والمساحات الواسعة للولايات المتحدة، وتوافر الفرص الاقتصادية داخل الولايات المتحدة، وظاهرة التنقل أو الهجرة للمواطنين داخل الولايات نفسها. ويذكر الاتجاهات الرئيسية للأيديولوجية الأمريكية فهناك اتجاهان رئيسيان في الولايات المتحدة هما الاتجاه الليبرالي والاتجاه المحافظ.

ثم يتطرق لأثر الأيديولوجية السياسية على السياسة العامة فتؤدي المعتقدات دوراً مهماً في التأثير على القادة في صنع السياسات العامة، إلا أن هناك متغيرات أخرى لها دور في ذلك أيضاً مثل: المتغيرات الشخصية للقادة مثل (الدوافع – مفاهيم العدالة والسلام والحرية – الآثار المتوقعة للسياسات العامة- مطالب جماعات المصالح). أما المتغيرات الوظيفية فتشمل (السيطرة المنظمة على القادة السياسيين على البيئة – القدرة الاقتصادية لتنفيذ السياسات – القيود الدستورية – تأثير السياسات السابقة).

المحور الثالث: فيما يتعلق بتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة محل الدراسة

١- بوب وودوارد (Bob Woodward) خطة الهجوم^{٤١}:

يلخص هذا الكتاب تاريخ الحرب على العراق، وكيف بدأت؟ وماهي نتائجها؟ من خلال مقابلات مع شخصيات ذات تأثير في السياسة الأمريكية من ضمنهم الرئيس جورج بوش نفسه. ويورد مراحل الإعداد للحرب من جانب الأطراف ذات العلاقة، وصعوبة اتخاذ القرار والصراع داخل البيت الأبيض، والنقاشات في وزارة الدفاع، والسي أي آيه، والمواجهات مع وزارة الخارجية ومع العالم في الأمم المتحدة وفي أوروبا، وصراع العلاقات مع العالم العربي، والأسلحة التي استخدمت في الحرب، واتصالات بوش وبلير والصراع مع وزارة الخارجية، ودور الاستخبارات الإسرائيلية، ودور الحلفاء، وسبب الحرب.

كما تعرض الكتاب لحال العراق ولصدام حسين في محاولته لصد هذا الهجوم، ثم يصل الكاتب في النهاية إلى طرح رؤية وأفكار الحكومة الأمريكية للعراق بعد صدام والمستقبل المُعد لها. وتقدم لنا الدراسات المتعلقة بالنظرية الواقعية أساساً علمياً تحدد البدايات التي تنطلق منها هذه الدراسة وفق تلك الفروض التي تحددها النظرية محل الدراسة. أما فيما يتعلق بالدراسات التي تغطي السياسة الخارجية الأمريكية فتقدم لنا المحددات التي تنتهجها الولايات المتحدة في تعاملها مع الدول والنظام الدولي. وأخيراً تقدم لنا الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية في الفترة محل الدراسة المعطيات التي تساعدنا في تحليل الواقع، وتطبيق النظرية من خلال معرفة كيف تم اتخاذ القرار بشن الحرب على العراق؟

ثامناً: منهج البحث وأدوات جمع البيانات:

سيتم الاعتماد على المنهج الواقعي في تحليل الفترة، محل الدراسة، وبشكل أكثر تحديداً فسيتم الاعتماد هنا على الواقعية الكلاسيكية الجديدة والتي توظف المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية في شرح سلوك الدولة في تفاعلها مع الدول الأخرى داخل النظام الدولي. والتي تتميز بالتحديد والدقة أكثر من غيرها في طرحها للمتغيرات ودراستها لحالات تاريخية، أو معاصرة، بشكل يجمع بين المتغيرات الخارجية

^{٤١} - بوب وودوارد، خطة الهجوم، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٤م.

والداخلية ذات الأهمية في التحليل. بناءً على معطيات الواقع والأدلة المرتبطة بحالة الدراسة.

وسيتم الاعتماد على منهج صنع القرار لمعرفة كيفية صنع القرار واتخاذها وداخل الدولة، وأطر التحليل. وذلك في إطار تطبيق النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة هذا الجانب. وبالنسبة لأدوات جمع البيانات فسيتم الاعتماد بشكل أساسي على الكتب، مع الاستعانة بالدوريات والرسائل والمقالات والإنترنت.

تاسعاً: تقسيم مقترح الدراسة:

سيتم تقسيم الدراسة - بإذن الله - كالتالي:

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، متضمناً ثلاثة مطالب: الأول: المفاهيم الأساسية، والمطلب الثاني يتضمن: الواقعية وتطورها. والمطلب الثالث: الواقعية الكلاسيكية الجديدة وأهم نظريتها.

المبحث الثاني: بنية النظام السياسي الأمريكي والمحددات الرئيسية لسياساتها الخارجية، متضمناً مطلبين: الأول: يورد التطور السياسي للولايات المتحدة، والثاني: يتضمن السياسة الخارجية للولايات المتحدة ومحدداتها.

المبحث الثالث: يتضمن السياسة الخارجية الأمريكية والتطبيق العملي للنظرية، محل الدراسة، مع التركيز على حرب العراق كنموذج دراسة حالة.

المبحث الأول

النظرية الواقعية ، المناهج الرئيسية ، والتطور

تمهيد:

مرت النظرية الواقعية بمراحل وتطورت لتصل إلى ما وصلت إليه اليوم، ومن أجل ذلك لا بد أن نفهم آلية تطور النظرية عبر العصور من أجل الوصول إلى إطار عام للنظرية، يمكننا من فهم النظرية، محل الدراسة.

وتعود جذور الواقعية للمؤرخ اليوناني ثيوسيديديس قبل ٢٥٠٠ سنة تقريبا، ثم جاءت واضحة في كتابات ميكافلي في كتابه الأمير في القرن السادس عشر. ثم رأيناها لدى هوبز في القرن السابع عشر، وروسو في القرن الثامن عشر، واتفق جميعهم في مسألة أن السياسة الدولية كالعابطة التي تكون في حالة صراع وحرب دائمين، ولكن شكلت نهاية الحرب العالمية الأولى البداية الفعلية لأفكار النظرية الواقعية كما نراها اليوم.

وسيتطرق الباحث في هذا المطلب إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالدراسة والعلاقات الدولية، ثم يطرح في المطلب الثاني النظرية الواقعية وتطورها.

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية:

- **النظام الدولي:** يعرفه أنتوني دولمان (Anthony Dolman) بأنه " أنموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين، له القدرة على تأمين القيام بالفاعليات المختلفة طبقاً لمجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة ". ويعرفه كل من نورمان بالفورد وجورج لنكولن بأنه عبارة عن: "ترتيب للعلاقات بين الدول في وقت معين" أما فقهاء القانون الدولي فيعرفونه بأنه "مجموعة من القواعد المتفق عليها بين عدد من الدول لتنظيم أمور تتعلق بمصلحة عامة، ويمكن أن يتخذ عدة أشكال، فيمكن أن يكون على شكل اتفاقيات دولية، أو مجرد شكل ضمني، ويمكن أن يكون تحت شكل من أشكال المركزية العالية، إذ اللامركزية المستقرة وغير المستقرة"^{٤٢}.

^{٤٢} - سعد توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦م، ص ٤٣-٤٤.

بينما يعرفه تشارلز كيغالي وشانون بأنه "أنماط السلوك والمعتقدات السائدة دولياً والمحددة للظروف العالمية الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير بالأنشطة الإنسانية والوطنية"^{٤٣}.

● **السياسة الخارجية:** هناك تعريفات كثيرة للسياسة الخارجية، وسوف أذكر تعريفين يرى الدكتور محمد السيد سليم أنهما الأكثر شمولاً، وأتفق معه في ذلك، الأول: قدم جيمس روزنا (أحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين) تعريفين للسياسة الخارجية،

أحدهما: ((منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً)).

وفي مقام آخر يعرف السياسة الخارجية بأنها: ((التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزمها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة)).

أما محمد سليم فيرى بأن المقصود بالسياسة الخارجية هو برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.^{٤٤}

● **أدوات تنفيذ السياسة الخارجية:** يمكننا تحديد هذه الأدوات في: أولاً: الأدوات الدبلوماسية: وتضم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى، كتوضيح المواقف، والتمثيل الدبلوماسي، وحماية مواطنيها في الخارج وغيرها...، والأدوات الاقتصادية: وتتمثل في تقديم أو طلب المساعدات والمقاطعة الاقتصادية وغيرها...، والأدوات العسكرية: وهي الاستخدام أو التهديد باستخدام العنف المسلح ضد الوحدات الدولية الأخرى.^{٤٥}

● **المصلحة:** لا يوجد تعريف محدد و واضح للمصلحة، وهذا ما يعد انتقاداً يوجه للمدرسة الواقعية والواقعية الكلاسيكية بشكل خاص، حيث يرى الدكتور إسماعيل صبري مقلد أن المصلحة القومية عند مورجانتو تمت معالجتها بطريقة تنطوي على قدر كبير من التبسيط (فيرى بأن المحرك الرئيسي للدول هي المصلحة والمصلحة

^{٤٣} - تشارلز كيغالي وشانون بكننتون، السياسة العالمية التوجهات والتحولت، ترجمة منير بدوي، غالب الخالدي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

^{٤٤} - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، بيروت، دار الجيل، ٢٠٠١م، ص ١١.

^{٤٥} - المرجع السابق نفسه، ص ٩٢-٩٤.

هي القوة)، حيث إنها تتحدد دائماً في إطار القوة فقط. في حين أنها قد تتحدد من خلال ارتباطها مثلاً بضغوطات وتفضيلاً القوى السياسية المتفاعلة داخل الدولة، أو رؤى الأجهزة الرسمية، أو في إطار الأهداف التي هي موضع اتفاق واسع داخل النظام القائم داخل الدولة. وبالتالي فإن صنع السياسة الخارجية أكثر تعقيداً مما يقدمه مورجانثو.

إلا أننا يمكننا أن نعرف المصلحة أو المصلحة الوطنية بأنها: تلك الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال إحداث تغيير على المستوى المحلي أو الدولي. وقد تكون تلك الأهداف موارد اقتصادية أو مكانة سياسية أو جغرافية أو تعزيز لقوتها العسكرية أو غيرها من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها. وغالباً ما تكون أهداف دولة ما ضرراً على دولة أخرى، ونسعى ذلك بتضارب المصالح. وكذلك يرى البعض أن المفاهيم الرئيسية للواقعية، أهمها القوة والمصلحة القومية اتسمت بالضبابية وعدم الحسم. فمن خلال سعي الدولة لبناء قوتها، فهناك تساؤلات مثل ما العناصر الأساسية لقوة الدولة؟ وهل بناء الجيوش يحقق الحماية أم أنه يثير سباقاً للتسلح؟

إلا أن كيغلي وبلانتون (Kegley & Blanton) يطرحان مفهوماً للقوة أقرب ما يكون للواقع وهو "العوامل التي تعطي أحد الفواعل المقدرة في تغيير سلوك فاعل آخر بعكس ما يرغب".^{٤٦}

● **النسق الدولي:** هناك العديد من التعريفات لمفهوم النسق الدولي، وهذا ليس التعريف الوحيد ولكنه الأوضح من وجهة نظري و "هو مجموعة من الوحدات السياسية (الدول) المتدرجة من حيث القوة، والمتفاعلة فيما بينها، على نحو يهيء لاتزان قواها ولانتظام علاقاتها، بمنأى عن حالة الفوضى الدولية من ناحية، وبما يحول دون هيمنة أي من هذه الدول على ما عداها مكونة إمبراطورية عالمية من ناحية أخرى".^{٤٧}

● **ميزان القوة:** هناك عدة تعريفات لهذا المصطلح فيرى "مورجانثو" بأن ميزان القوة هو: "واقع أو حالة يتسم فيها توزيع القوة بين الدول بالتعادل التقريبي" وكذلك

^{٤٦} - - تشارلز كيغلي وشانون بلنتون، السياسة العالمية التوجهات والتحولات، ترجمة منير بدوي، غالب الخالدي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

^{٤٧} - محمد طه بدوي وآخرون، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الثالثة، ٢٠١٢م، ص ١٦٢-١٦٣.

يرى "فيتال" بأن "ميزان القوة هو الحالة التي لا تكون فيها لدى أية دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما عداها من الدول".^{٤٨}

بينما في المدلول النمطي فنقصد به "الإبقاء على حالة ما من حالات التوازن الدولي، بحيث لا تستطيع أية دولة أو أكثر أن تهاجم ما عداها من غير سبب مقبول"، بمعنى آخر: "حماية الوضع الراهن لتوزيع القوة في نسق دولي معين باعتباره متوازناً، وباعتبار أن الإخلال به يعد إخلالاً بميزان القوة".^{٤٩}

● **القوة:** يعد مفهوم القوة أحد المفاهيم الأساسية في دراسات العلاقات الدولية، ويُعرف هانز مورجانتو القوة من خلال أن المحرك الرئيسي للدول هي المصلحة والمصلحة هي القوة ورجال الدولة يتحركون بناء على المصلحة.

ومفهوم القوة موضوعي ومكوناتها ليست ثابتة بالزمان والمكان، و بالتالي فإن القوة تتكون من أي شيء يخلق ويحافظ على سيطرة رجل على آخر. وأن القوة هي الغاية وأن أي دولة تسعى إلى زيادة قوتها من خلال إما المحافظة على الوضع القائم أو تغييره أو من خلال إظهار هيبة ونفوذ الدولة.^{٥٠}

أما بالنسبة لكينيث والتز فيرى بأن القوة هي: أن تتنافس الدول على القوة لأنها هي السبيل الوحيد للبقاء والأمن. وقوة الدولة وموقعها في النظام السياسي الدولي يعتمد تميزها في القدرات التالية، وليس بعضها: حجم السكان و مساحة الدولة و المصادر الطبيعية و القدرة الاقتصادية و القوة العسكرية و الاستقرار السياسي و القدرة التنافسية.^{٥١}

وبالنسبة لجون ميرشايمر فيثير مناقشة تأثير القوة على الخوف ، سؤال: ما القوة؟ ويذكر بأن هناك فرقا بين القوة الكامنة والقوة الفعلية. فتعتمد القوة الكامنة للدولة على عدد سكانها والثروة، وهذا هو أصل القوة العسكرية.^{٥٢}

والقوة الفعلية تكون في الجيش والقوات الجوية والبحرية، والجيش هي المكون الأساسي للقوة العسكرية، لأنها الآلة الرئيسية لغزو الأراضي والسيطرة عليها، وهذا هو

^{٤٨} - المرجع السابق نفسه، ص ٢٦٢.

^{٤٩} - المرجع السابق نفسه، ص ٢٦٥م.

^{٥٠} علي القحطاني، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠-١٤.

^{٥١} المرجع السابق نفسه، ص ٢٣.

^{٥٢} - المرجع السابق نفسه، ص ٣١-٣٢.

الهدف السياسي الأسمى في عالم الدول الإقليمية، وتعد القوة البرية المكون الرئيس للقوة العسكرية حتى في العصر النووي.^{٥٣}

المطلب الثاني: النظرية الواقعية وتطورها:

وبعد طرحنا لأهم المفاهيم المتعلقة بالدراسة كالنظام الدولي والسياسة الخارجية، وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية، والمصلحة والقوة وميزان القوة، والنسق الدولي. سننتقل إلى جانب نظري آخر وهو طرح للنظرية الواقعية وتطورها. وتنقسم النظرية الواقعية إلى:

١- الواقعية الكلاسيكية:

ظهرت الواقعية الحديثة عشية الحرب العالمية الثانية عندما تعرض الاعتقاد السائد بوجود انسجام طبيعي بين مصالح الدول للهجوم. فقط قبل ذلك بعقد من الزمن، كان هذا الاعتقاد قد أدى بالعديد من الدول للتوقيع على تحالف كيلوج برياند ١٩٢٨، والذي تخلت فيه الدول عن الحرب كأداة للسياسة الوطنية. وبعد خرق اليابان الإمبراطورية وألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية للمعاهدة ظهرت الواقعية.^{٥٤} وذلك على يد راينهارد نيبور وهانز مورجانتو.

وبدأ التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والحرب الباردة وانقسام العالم للمعسكر الشرقي والغربي. كلها كانت تؤيد تركيز الواقعيين على حتمية الصراع وضعف آفاق التعاون، وتشعب المصالح الوطنية بين دول تنسم بالأناثية الفاسدة، وتسعى للحصول على القوة. وكانت الواقعية الكلاسيكية تعتمد على أن سلوك الدولة يفهم من خلال دراسة الافتراضات حول دوافع الناس على المستوى الفردي من التحليل.^{٥٥}

وهناك من يسمي المنهج الواقعي بمنهج سياسات القوة، ويستخدمون المنهج الواقعي كمرادف للواقعية الكلاسيكية، وأن الاتجاه الواقعي ظهر كردة فعل للاتجاه المثالي والقانوني، ويركز على أمرين مهمين هما: المصلحة الوطنية والقوة القومية.

^{٥٣} - المرجع السابق نفسه، ٣١-٣٢.

^{٥٤} - تشارلز كيغلي وشانون بلنتون، السياسة العالمية التوجهات والتحولات، ترجمة منير بدوي، غالب الخالدي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦-٣٧.

^{٥٥} - المرجع السابق نفسه، ص ٣٧.

ويعد هانز مورجانتو هو المؤسس الحقيقي للواقعية وحقل العلاقات الدولية، وهناك خلاف بين الباحثين العرب حول بدايات النظرية الواقعية في كتابات مورجانتو، فهناك من يرى بأنها بدأت في كتابه ((السياسة بين الدول: الصراع من أجل القوة والسلام (١٩٤٨م))

"Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace" أو في كتابه

((دفاعاً عن المصالح القومية)) "In Defense of the National Interest (1951)".

وتقوم نظرية مورجانتو على فروض هي: ١- عالم السياسة بما فيه من ظواهر سياسية يخضع دائماً للطبيعة البشرية، وبالتالي فإن دور الباحث هو دراسة التجارب التاريخية ودراستها للبحث عن الأنماط المتكررة فيها وتحليلها. ٢- مفهوم المصلحة الوطنية هو أداة التحليل الرئيسية، ولا يمكن فهم السياسة الدولية عندما نتجاهل هذه الأداة، والمصلحة والقوة وجهان لعملة واحدة لا فرق بينهما، وكذلك يفترض بأن السلوك الدولي يتسم بالرشد والعقلانية. ٣- المصلحة الوطنية هي المحرك الدائم للدول والموجه لسياساتها، وهذه المصلحة متأثرة بالجوانب الثقافية والسياسية في مجتمع ما، وبالتالي فهي متغيرة وليست ثابتة. ٤- السياسة الدولية لا تخضع للمعايير الأخلاقية والقيم بل إن "الغاية تبرر الوسيلة". ٥- نظراً لعدم وجود مبادئ عالمية مطلقة فإن البيئة الدولية تسيطر عليها ما يسميه بالنسبية الأخلاقية. ٦- الدولة في هذه البيئة تهدف إلى أحد الأمور الثلاثة دائماً: الحفاظ على القوة، أو زيادتها، أو إظهار القوة. وتعتبر عن هذه الأهداف من خلال: إما أن تبقي على الوضع الراهن، أو تغييره من خلال التوسع، أو زيادة هيبتها.^{٥٦}

ومن الملاحظ في الدراسات العربية، أن فهم الباحثين لتلك الفروض مختلف، فكل فرد ينظر لتلك الفروض من وجهة نظر واحدة، إلا أنه في هذه الدراسة سأطرح نظرتين مختلفتين لفروض الواقعية الكلاسيكية.^{٥٧}

فمثلاً أوردتها القحطاني في دراسته " النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية " من خلال: ١- أن الطبيعة البشرية هي المسيطرة في السياسة والمجتمع والقانون. وتتميز بالأنانية والحرص على المصالح الذاتية. ٢- العامل الرئيسي هو المصلحة، والمصلحة هي القوة، ورجال الدولة يتحركون بناء على المصلحة. ٣- مفهوم القوة

^{٥٦} - محمد طه بدوي وآخرون، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧-٨٩.

^{٥٧} - يمكن الرجوع إلى أكثر من مصدر للتفصيل في هذا الأمر مثل: محمد طه بدوي وآخرون، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٣م. سعد توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٦م. يوسف حسين يوسف، العلاقات الدولية والنظام السياسي الدولي، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، ٢٠١٤م. بيتر سواتش وجوانيتا الياس، أسس العلاقات الدولية، ترجمة منير بدوي، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١٣م

موضوعي، ومكوناتها ليست ثابتة بالزمان والمكان، فبالتالي القوة تتكون من أي شيء يخلق ويحافظ على سيطرة رجل على آخر. ٤- الأفعال السياسية قد لا تتطابق مع أخلاقيات المجتمع الدولي، و أن الأفعال السياسية الناجحة تحتاج في بعض الأحيان ألا تلتزم بهذه الأخلاقيات. ٥- ترفض أية تبريرات أخلاقية للأفعال السياسية. ٦- السياسة تصنع من خلال نخبة عقلانية. وأن القوة هي الغاية وأن أي دولة تسعى إلى زيادة قوتها من خلال إما المحافظة على الوضع القائم أو تغييره، أو من خلال إظهار هيبة ونفوذ الدولة.^{٥٨}

٢- الواقعية الجديدة (البنوية أو الهيكلية):

يعرفها كيغلي وبلانتون بأنها "تصور نظري يفسر سلوك الدول بأنه محدد من خلال الاختلافات في القوة النسبية في إطار التسلسل الهرمي العالمي، والذي يُعرف في المقام الأول من خلال توزيع القوة العسكرية، بدلاً من العوامل الأخرى مثل القيم، ونوع الحكومة، أو الظروف المحلية".^{٥٩}

وهي ببساطة أن بنية النظام نفسه وليس طبيعة الوحدات داخل هذا النظام، هي المحدد للطبيعة السياسية العالمية، وحتى لو كانت الطبيعة البشرية مثالية وذات أخلاق ومبادئ، فإن طبيعة السياسة الدولية هي التي تجبرنا للتصرف بأنانية.^{٦٠}

ويعتبر كينيث والتز هو المؤسس لهذا الاتجاه (Kenneth Waltz) في كتابه (Theory of International Politics) نظرية السياسة الدولية، والذي يقارن بكتب مورجانتو (السياسة بين الأمم) من حيث الأهمية العلمية.

إلا أنه ينتقد الأخير في كتابه ومن يؤيده - مثل كيسنجر - من حيث مزجهم للسياسة الداخلية في نظرياتهم عن الصراع، على عكس والتز الذي يفسر السياسة الدولية بالنظر إلى بنية النظام وحدها دون النظر للمكون الداخلي للأمم.

والاختلاف بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة هو الجوهر الذي ينظر إليه كل منهما، فجوهر الواقعية الكلاسيكية هو فهم السياسة الدولية والصراعات من خلال

^{٥٨} علي القحطاني، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠-١٤.

^{٥٩} - تشارلز كيغلي وشانون بلنتون، السياسة العالمية التوجهات والتحويلات، ترجمة منير بدوي، غالب الخالدي، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧.

^{٦٠} - علي القحطاني، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٩ - ٢٠.

الطبيعة الإنسانية، أما الواقعية الجديدة فجوهر التحليل هو البيئة الدولية والفوضى الدولية.^{٦١}

ومن أهم ما أضيف إلى النموذج الواقعي خاصة ضمن ما يطلق عليها الواقعية البنوية هي الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، ومن رواد هذا المنهج: روبرت جرفيس، جورج كويستر، ستيفن فان ايفيرا وجون ميرشايمر. ويرون بأن احتمالية حدوث الحرب يزيد عندما يكون لدى إحدى الدولتين القدرة العسكرية لفعل ذلك بسهولة.

ولكن عندما تملك كلا الدولتين أسلحة دفاعية أكثر مما لديها من الأسلحة الهجومية، فإنه يتحقق هناك الأمن والاستقرار لكليهما ولا يكون هناك رغبة في التوسع. وعندما تكون النزعة الدفاعية للدولة هي الغالبة فإنها تكون قادرة على تحديد التحركات الهجومية والدفاعية، وبذلك يقل احتمالية حدوث نزاع، وبذلك تقل نسبة الفوضى في البيئة الدولية. ويرى الواقعيون الدفاعيون بأن هدف الدولة الأسمى يتمثل في بقائها من خلال الدفاع عن نفسها، أما الهجوميون فإن هدف الدولة لديهم هو بقاؤها والحفاظ على أمنها من خلال بسط نفوذها من خلال التوسع والهيمنة.^{٦٢}

وتجيب الواقعية الدفاعية عن السؤال المحوري الذي يفرق بين الواقعتين الهجومية والدفاعية وهو: ما مقدار القوة الكافي الذي تحتاجه الدولة؟ وتجيب الدفاعية عن ذلك بأنه ليس من الحكمة أن تسعى الدولة لزيادة قوتها على حساب الدول الأخرى، لأن ذلك سوف يؤدي بالدول الأخرى إلى أن تتحالف ضدها وبالتالي على الدولة أن تحافظ على توازن القوى في النظام الدولي.^{٦٣}

وتتلخص نظرية والتز في عدة مبادئ هي: ١- النظام السياسي الدولي مستقل ومختلف تماما عن الأنظمة الأخرى. ٢- النظام يتكون من بنية ووحدات متفاعلة. ٣- بنية النظام الدولي بنية فوضوية لا يوجد بها سلطة مركزية. ٤- المحرك الرئيسي لأية دولة داخل هذا النظام الفوضوي هو البحث عن البقاء والأمن.^{٦٤}

وتتنافس الدول على القوة لأنها هي السبيل الوحيد للبقاء والأمن وقوة الدولة وموقعها في النظام السياسي الدولي تعتمد تميزها في القدرات التالية وليس بعضها: حجم

^{٦١} - أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، إقليم كردستان السلیمانية، ٢٠٠٧م، ص ٣٦٤.

^{٦٢} - محمد عصام لعروسي، النظريات في العلاقات الدولية، جمعية راصد لحقوق الإنسان، ٢٥/٠٧/٢٠١٥م، تاريخ آخر زيارة: ٦/١٨/٢٠١٩م. (<http://www.pal-monitor.org/ar/news.php?extend.380.34>)، وستيفن

والت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة: عادل زقاغ، وزيدان زياني، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، آخر زيارة: ٦/١٨/٢٠١٩م. (<https://www.politics-dz.com>)

^{٦٣} - المرجع السابق نفسه.

^{٦٤} علي القحطاني، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره. ص ٢٢-٢٣.

السكان، مساحة الدولة، المصادر الطبيعية، القدرة الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار السياسي، القدرة التنافسية.^{٦٥}

ويقدم ميرشايمر نظريته الواقعية الهجومية في كتابه (مأساة سياسة القوى العظمى) وفيه ينتقد الليبرالية ويعيد صياغة النظرية الواقعية بأسلوب جديد، حيث إن أساس النظرية يكون التنافس بين الدول العظمى، وأنها لا بد أن تتصادم وي طرح فيه أهمية القوة البرية في الجانب العسكري، وأنها أهم جانب يجب على الدولة أن تهتم به.

ويذكر في بدايات الكتاب الأثر الكبير الذي خلفته الحربان العالميتان في النظام الدولي، وأن ذلك نتيجة لتضارب مصالح الدول العظمى. وهذه النظرية امتداد لما طرحه قبله ادوارد كار وهانز مورجانثو وكينيث والتز.

وتقوم نظرية ميرشايمار على خمسة مبادئ أو افتراضات هي:

- ١- النظام الدولي فوضوي، بمعنى أنه لا توجد حكومة عالمية فوق الدول.
- ٢- كل دولة عظمى تمتلك قدرات عسكرية هجومية تمكنها من مهاجمة الدول الأخرى.
- ٣- لا تستطيع أية دولة عظمى التأكد من نوايا الدول الأخرى.
- ٤- الهدف الرئيس للدولة العظمى هو الحفاظ على بقائها وأمنها.
- ٥- تمثل الدول العظمى لاجباً عقلانياً أي إنها تتصرف بشكل مدروس يحقق لها الأمن والبقاء.

ويرى ميرشايمار أنه كلما زاد مستوى الخوف بين الدول العظمى زادت المنافسة الأمنية بينهما.

وأن هناك فرقا بين السيطرة العالمية والسيطرة الإقليمية، فلم يسبق لأي دولة على مر التاريخ أن حققت السيطرة العالمية ولكن نرى حالياً في عالمنا المعاصر أن الولايات المتحدة الأمريكية مسيطرة على القارة الأمريكية بأكملها.

وهناك ما يسمى بالواقعية الهجومية الدفاعية، وهي تحدد متى يجب على الدولة أن تتوسع؟ ومتى يجب عكس ذلك؟ وأيضاً هناك ما يسمى بالواقعية الكلاسيكية الجديدة، وهي توظف المتغيرات الداخلية والخارجية في شرح سلوك الدولة في تفاعلها مع الدول الأخرى في النظام الدولي.^{٦٦}

^{٦٥} - المرجع السابق نفسه، ص ١٠-١٤. وأنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٦-٣٦٩.

^{٦٦} - جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى قاسم، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٣٣هـ، ص ٣٧-٦٨، علي القحطاني، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره ص ٣٨، ٣٥.

٣- الواقعية الكلاسيكية الجديدة:

ظهرت في تسعينيات القرن الماضي، والفرق هنا أن الواقعية الكلاسيكية الجديدة تقوم بتوظيف المتغيرات الخارجية بالإضافة للمتغيرات الداخلية في شرح سلوك الدولة في تفاعلها مع الدول الأخرى في النظام الدولي. ويمزج هذا التوجه بين الواقعية الكلاسيكية لمورجانثو والواقعية الجديدة لوالترز، ولذلك تم تسميته بالواقعية الكلاسيكية الجديدة.^{٦٧}

ويقترض منظرو هذه النظرية بأن سلوك الدولة وسياستها الخارجية تتأثر بموقعها داخل النظام الدولي أي ما تملكه من مقدرات القوة المادية بالنسبة للدول الأخرى. إلا أن هذه القوة المادية ليس لها تأثير مباشر على السياسة الخارجية للدولة لكونها معقدة، ولوجود متغيرات أخرى (وسيطه) داخل الدولة لا بد من إدخالها في التحليل.^{٦٨}

ومن رواد هذا الاتجاه جيفري تاليفيرو، ورائدل شويلر، ويليام وولفورت، وتوماس جي كريستينسن، وغيدون روس، وفريد زكريا، وروبرت جيرفس، وكولن دويك، ستيفن لوبيل، أسلي توغي، توم داسيون.

الانتقادات الموجهة للنظرية الواقعية:

من أهم الانتقادات التي وجهت للنظرية الواقعية أنها لم تنتبأ بسقوط الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، وأيضاً هناك نقص تعاني منه النظرية في عدة مفاهيم، هي مفهوم القوة، ومفهوم المصلحة، ومفهوم ميزان القوة. ومن الانتقادات أيضاً أن النظرية تركز فقط على الدولة كوحدة رئيسية للتحليل وإهمال المستويات الأخرى، وأيضاً أنها تهمل دور الهوية والقيم. وأنه لا يمكن تطبيق هذه النظرية في العالم المعاصر بسبب أن النظرية ترى حتمية الحرب وليس لديها تبرير لما يسمى بالأمن المشترك، وأنها كانت صالحة فقط في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.^{٦٩}

ولكن أغلب ما يتم طرحه في الدراسات العربية التي تدرس المنظورات التحليلية للعلاقات الدولية هي أطروحات عامة ومحصورة فقط في الواقعية الكلاسيكية، ويعود ذلك إلى أن المنهج الواقعي في الدراسات العربية مازال ينظر للواقعية من منظورها

^{٦٧} - ذكرها أيضاً أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)، مرجع سبق ذكره ولكن بشكل مختصر ويغلب عليه طابع الاقتصاد أكثر منه للعلاقات الدولية. ص ٣٦٠-٣٦١.

^{٦٨} - علي القحطاني، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨.
^{٦٩} المصدر السابق نفسه ص ٥٢، سعد توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ص ٩٧.

الضيق والمحدود بنظرية مورجانثو. بل إن الدراسات الأخرى التي تتناول الواقعية بتوجهاتها المختلفة أعتقد أنها ما زالت حتى الآن محصورة في الترجمة فقط ولم تصل إلى مستوى التحليل والنقد.

إلا أنه من خلال طرح مراحل النظرية الواقعية وتطورها في حقل العلاقات الدولية، وصلنا إلى نتيجة أن آخر ما توصل إليه منظرو الواقعية هو الواقعية الكلاسيكية الجديدة. وأن الواقعية الكلاسيكية الجديدة تركز على المتغيرات الداخلية والخارجية في تفسير سلوك الدولة في النظام الدولي.

بالإضافة إلى وجود عدة اتجاهات داخل النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة، حيث هناك اتجاهات تم طرحها من قبل جيفري تاليفيرو، ورائدل شويلر، وتوماس كريستنسن، وفريد زكريا، وهذا ما يضيف للنظرية التنوع والمرونة.

المطلب الثالث: الواقعية الكلاسيكية الجديدة وأهم منظرها:

ذكرنا بأن الواقعية الكلاسيكية الجديدة قد ظهرت في تسعينيات القرن الماضي في ١٩٩٣م، وأنها تركز على توظيف المتغيرات الداخلية والخارجية في تحليل سلوك الدولة في النظام الدولي. وأن ما تملكه الدولة من القوة المادية مقارنة بالدول الأخرى يعد أمراً له تأثير على موقعها داخل النظام الدولي، ولكن ليس تأثيراً مباشراً على السياسة الخارجية للدولة. ويعود ذلك إلى ما تتسم به السياسة الخارجية من التعقيد بالإضافة إلى وجود متغيرات وسيطة داخل الدولة تتمتع بذات التأثير أو ربما أكثر.

وظهرت الواقعية الكلاسيكية الجديدة نتيجة لمراجعة الواقعيين لهذه المنظورات وما ينقصها، ففي الواقعية الكلاسيكية نجد أن وحدة التحليل مركزة على الدولة الوطنية وحدها. بينما لدى الواقعيين الجدد فهم يركزون على هيكل النظام الدولي في التحليل وبنيته الفوضوية. أما لدى الواقعية الكلاسيكية الجديدة فتتميز بتركيزها في التحليل على هيكل النظام الدولي نتيجة لتأثره على الهيكل الداخلي للدولة، والذي يؤثر بدوره على سلوك الدولة الخارجي. وما يميزها أيضاً هو الربط بين السياسة المحلية والسياسة الدولية، والهيكل المحلية والهيكل الدولية.^{٧٠}

وهنا سيتطرق الباحث إلى التفاصيل المرتبطة بالواقعية الكلاسيكية الجديدة، والتي تمكننا من معرفة سبب كون النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة هي النظرية الأكثر قدرة على التفسير والتنبؤ مقارنة بغيرها.

^{٧٠} - أشرف علام، مشروع قناة البحرين والأمن العربي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ١٠٧.

١- جيفري تاليفيرو (Jeffrey Taliaferro):

يذكر جيفري تاليفيرو بأن الدول العظمى كالولايات المتحدة واليابان وألمانيا قد واجهت تحديات خارجية تهدد قوتها ونفوذها في النظام الدولي، إلا أن استجابة الدولة لكل حدث قد اختلفت عن الدول الأخرى. فقد نجح بعضها وفشل الآخر. وهنا يطرح تساؤلاً عن السبب وراء نجاح بعض الدول في مواجهة التحديات وفشل البعض الآخر. وفي سبيل الإجابة عن هذا التساؤل يطرح مجموعة من الافتراضات هي:

- ١- يمكن أن تتكون المجموعات البشرية لأي سبب، إلا أن السبب الرئيسي المكون لمثل هذه المجموعات السياسية هو وجود عدو لهذه المجموعة، والخوف منه على حياة واستمرار وبقاء المجموعة.
- ٢- التنافس بين الجماعات المختلفة داخل الدولة مهم في صياغة وتكوين النظام السياسي الداخلي بشكل يحقق التنافس وبقاء للنظام.
- ٣- تؤثر المتغيرات في النظام الدولي، وخاصة متغير القوة بشكل كبير على التفاعلات السياسية داخل الدولة وبالتالي يؤثر ذلك على سياستها الخارجية.
- ٤- لا يوجد محول مثالي (Transmission Belt) ويقصد بالحزام المحول "المتغيرات الداخلية للدولة والتي تختلف باختلاف الدولة وقدراتها الداخلية على كافة المستويات".
- ٥- القوة لدى دولة ما مختلفة عن الدول الأخرى.^{٧١}

ويقصد تاليفيرو بقوة الدولة بأنها " القدرة النسبية للدولة على استخراج المصادر والتعبئة لتحقيق سياسة خارجية ناجحة". ويطرح نموذج النظرية الذي يسميه (Resource Extraction Model) ويبين فيه قدرة الدولة على إيجاد المصادر. ويطرح هذا النموذج عبر ثلاثة متغيرات:

- ١- **متغير نظامي:** ويمثل نسبة التهديد الذي تتعرض له الدولة من الخارج. وذلك التهديد نتيجة لعوامل ثلاثة هي: التوزيع النسبي للقوة داخل النظام الدولي، ونسبة التوازن بين قدرات الدولة الهجومية والدفاعية، وأيضاً الموقع الجغرافي للدولة.
- ٢- **متغير وسيط:** والذي يمر به التهديد الخارجي قبل أن يدخل مجال الدولة لتتعامل معه، ونقصد به قوة الدولة. وتعتمد قوة الدولة على عوامل هي: المؤسسات داخل

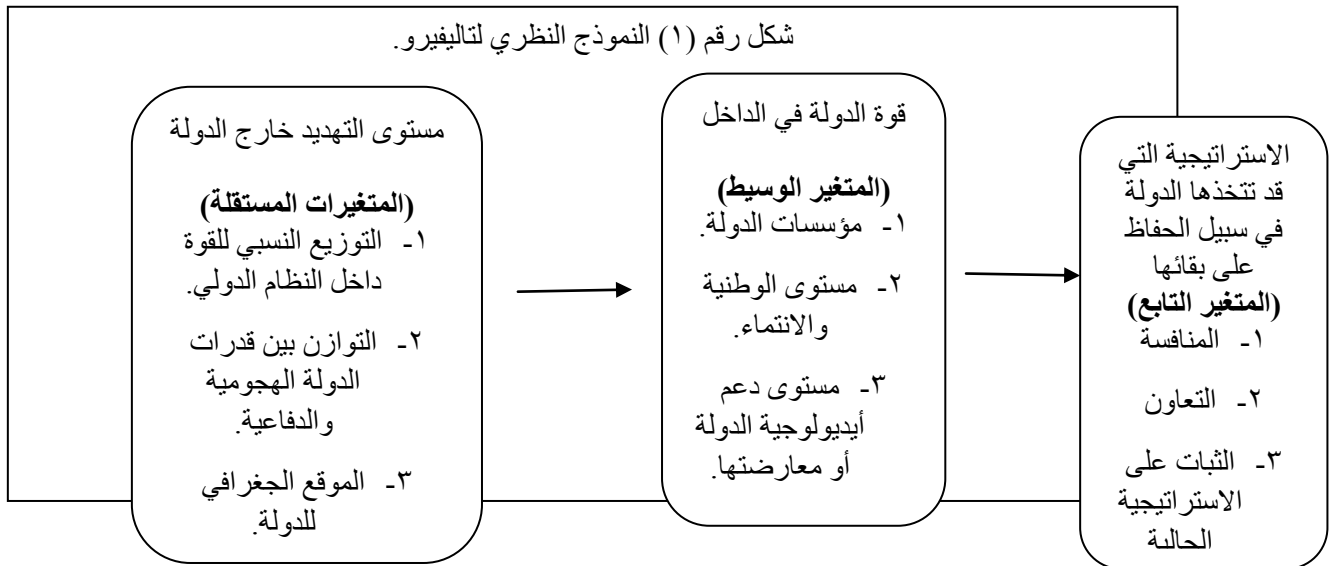
^{٧١} - القحطاني، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ٣٨-٤٠.

الدولة، ومستوى الوطنية لدى الشعب والنخبة، ومستوى دعم أيديولوجية الدولة أو معارضتها.

٣- **المتغير التابع:** وهو الذي يتأثر بنتيجة التفاعل الحاصل بين المتغير النظامي والوسيط، ويمثل المتغير التابع "نوع الإستراتيجية التي تتبناها الدولة من أجل الحفاظ على بقائها".

وبناء عليه فإن الدولة ستلجأ إلى ثلاث إستراتيجيات من أجل أن تحافظ على بقائها وهي: التقليد أو المحاكاة (وقد تأتي بمعنى المنافسة Emulation) بمعنى أن ترد على هذا التهديد وتواجهه بإستراتيجية معينة، وغالباً ما تكون هجومية، أو الابتكار (تأتي بمعنى التعاون Innovation)، أو الاستمرار في الإستراتيجية الحالية (Persistence) بمعنى الثبات على إستراتيجية معينة.^{٧٢}

يمكننا القول إن هذه الإستراتيجيات قد تأتي بمعنى مختلف عما ذكره القحطاني، وبحسب فهمنا لها فإن الإستراتيجيات هي المنافسة، أو التعاون، أو الثبات على الإستراتيجية السابقة.



^{٧٢} - المرجع السابق نفسه، ٣٨-٤٠

٢- راندل شويلر (Randall L. Schweller):

يقدم شويلر نموذجاً في تاريخ السياسة العالمية لدول كان هناك عدو منافس لها وكان ذا قوة متنامية ومهدداً لبقائها، إلا أن تلك الدول لم تحاول أن توازن قوة هذا العدو بأي شكل لا من خلال التحالف ولا من خلال زيادة القوة العسكرية. وهذا ما يسمى بـ (عدم الموازنة بالشكل المطلوب).^{٧٣} وعدم الموازنة هذا يتناقض مع ما تطرحه المدرسة الواقعية الجديدة والبنوية والتي يفترض أن تقوم فيه الدولة بالموازنة ضد الدولة العدو، إما باللجوء إلى التحالفات، أو زيادة قدرتها العسكرية، أو كلا الأمرين معاً. مثال ذلك نجده في سلوك الدول العظمى تجاه فرنسا نابليون، فهي لم تقم بالموازنة بأي شكل، ما عدا بريطانيا. وكذلك لم تحاول أي دولة أو مجموعة من الدول أن توازن قوة الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.^{٧٤}

ويرى بنهاية عصر الهيمنة الأمريكية، حيث إن خبراء السياسة الخارجية قد تنبأوا بذلك منذ بداية القرن الحادي والعشرين. وينتقد "شويلر" الباحثين بأنهم انشغلوا بالسؤال عن القوى البديلة للولايات المتحدة، وكان ينبغي أن يسألوا عما إذا كان مفهوم الهيمنة العالمية لا يزال سارياً في عصرنا.^{٧٥}

ويؤكد في تحليلاته أن العالم يتجه بشكل متزايد لتعزيز فكرة أنه لم يعد هناك قوة عظمى واحدة، أو مجموعة من القوى العظمى، التي تفرض رؤيتها للنظام الدولي على مجريات السياسة الدولية. بل يرى بأن هناك قوى جديدة تتشارك وتتنافس كـ بعض الدول والشركات متعددة الجنسيات، والحركات الأيديولوجية، ومجموعات الجريمة والإرهاب العالمي بل وحتى منظمات حقوق الإنسان.^{٧٦}

فهو بالتالي يرى بأن السياسة الدولية ستحوّل من نظام يركز على مبادئ يمكن التنبؤ بها، وثابتة نسبياً (كالمشروع الأمريكي أو السوفياتي في الماضي)، إلى وضع غير محدد لا يمكن التعامل معه بشكل عادي.

ولكن سيحدث ذلك التوازن إذا ما كانت عملية صنع السياسة الخارجية للدولة متوافقة ومنسجمة مع علاقة الدولة بالمجتمع المحلي. أما إذا كانت الدولة تعاني من انقسامات داخلية أو

^{٧٣} - المرجع السابق نفسه ص ٤٠-٤٢.

^{٧٤} - المرجع السابق نفسه، ص ٤٠-٤١.

^{٧٥} - فايز بن عبد الله الشهري، فوضى (النظام) العالمي الجديد، جريدة الرياض، الاثنين ٢٥ شعبان ١٤٣٥ هـ -

٢٣ يونيو ٢٠١٤ م - العدد ١٦٨٠٠، (http://www.alriyadh.com/946498) تاريخ الزيارة ٢٢/٤/٢٠١٨ م

^{٧٦} - المرجع السابق نفسه.

حتى على مستوى النخبة، فإنها غالباً لا تستطيع أو لا تريد فيها القيادة أن تحقق التوازن ضد تهديد الدولة الأخرى.^{٧٧}

ويرى شويلر بأن هذا الطرح يتوافق مع ما تراه الواقعية الكلاسيكية الجديدة والتي تؤكد على تأثير المتغيرات المستقلة في النظام الدولي على سلوك الدولة خارجياً، من خلال متغيرات داخلية (وسيلة). ويحاول شويلر في أطروحته شرح سبب اختلاف سلوك الدولة في حالات مختلفة، على الرغم من أن النظام الدولي لم يتغير.

وفي سبيل الإجابة عن هذا التساؤل يوضح بأن هناك أربعة متغيرات داخلية لا بد من إدخالها في التحليل لمعرفة سبب التغيير في سلوك الدولة وهي:

١- **إجماع النخبة (Elite Consensus):** بمعنى مدى إجماع النخبة داخل الدولة على تأثير هذا التهديد على الدولة وكيف تتعامل معه؟

٢- **مدى التهديد بسقوط الحكومة أو النظام:** بمعنى خوف الحكومة من سيطرة المعارضين أو الجيش على الدولة في حالة استجابتها لهذا التهديد الخارجي.

٣- **التماسك الاجتماعي:** مدى شرعية النظام السياسي، ومدى القبول والرضا للعملية السياسية، سواء من الشعب أو من النخبة.

٤- **تماسك النخبة:** مدى تماسك النخبة الحاكمة، وعدم وجود انقسامات داخلها تعيق عملية صنع السياسة.^{٧٨}

٣- جاك سنايدر (Jack Snyder):

في جانب آخر ينتقد سنايدر تبرير الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة (الدفاعية والهجومية) للتوسع وانتهاج سياسة توسعية مدمرة من أجل الأمن، ذلك أن مفهوم الأمن مرتبط دائماً بالتوسع. وفي سبيل الإجابة عن هذا التساؤل يقدم سنايدر محاولة للإجابة عن هذا التساؤل: ذلك أن الدول العظمى قد انتهجت سياسات توسعية مدمرة، يعود إلى أنه داخل الدولة هناك مجموعات إمبريالية (إما أحزاب أو غيرها من التجمعات) تفرض سيطرتها على مقدرات الدولة، ويكون عبء دفع الفاتورة على حساب المجتمع من أجل تحقيق مصالحهم.^{٧٩}

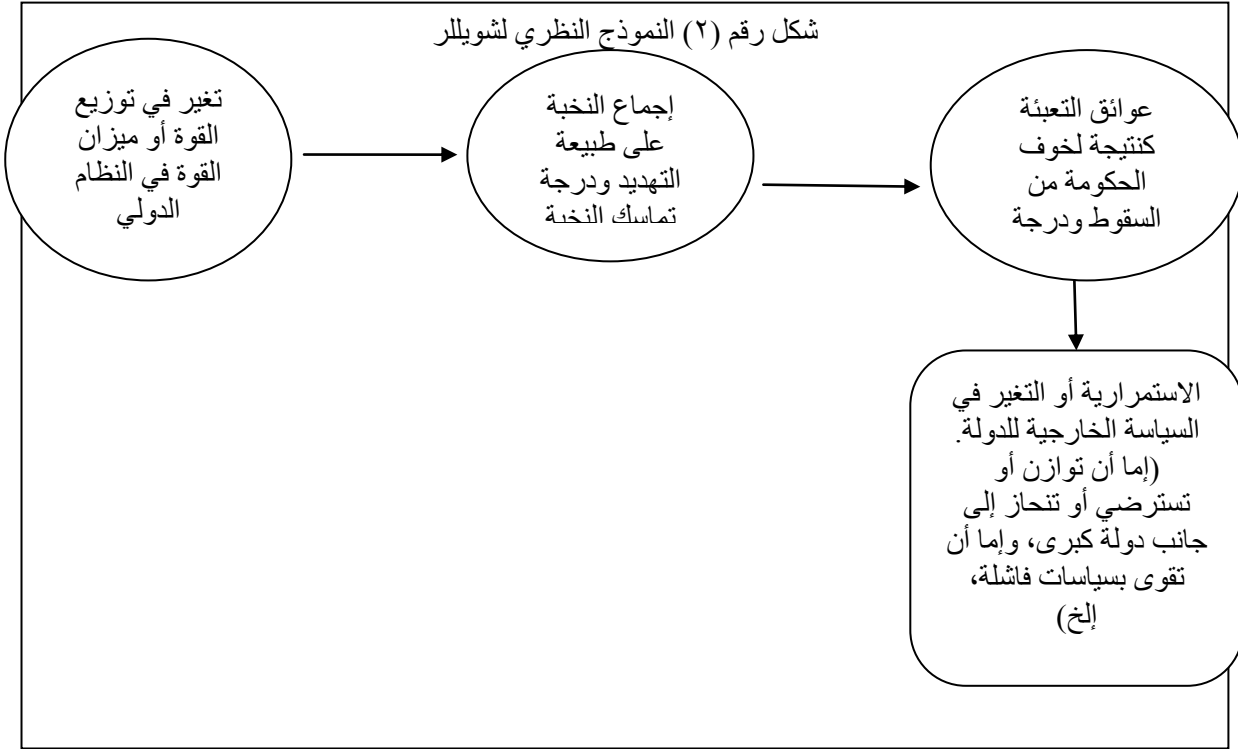
ويكون لهذه الجماعات نشاط دعائي لتبرير وكسب تأييد الرأي العام لسياسات التوسع (أو كما تسمى البروباجندا) من خلال حجة أن الحفاظ على الأمن لا يتحقق إلا بالتوسع. وبالتالي يكون لها السلطة في توجيه سياسات الدولة وصنعها وفقاً لمصالحها.

^{٧٧} - المرجع السابق نفسه.

^{٧٨} - القحطاني، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠-٤٢.

^{٧٩} - المرجع السابق نفسه ص ٤٣-٤٥.

وفي حالة ما أرادت هذه المجموعات التخلي عن سياسات التوسع لا تستطيع ذلك، لأن وجودها أصبح مرتبطاً بوجود سياسات توسعية. ويؤكد سنايدر على أهمية العوامل السياسية والاجتماعية والأيدولوجية داخل الدولة، وأنها لا يمكننا فهم السياسة الخارجية للدولة دون الرجوع



٤ - توماس كريستنسن (Thomas J. Christensen):

ترى النظرية الواقعية بأن الدولة عندما تواجه تهديداً محتملاً، فمن الواجب على قيادة الدولة أو الحكومة أن تقوم بتعبئة كافة المصادر داخلياً في سبيل مقاومة هذا التهديد، والمحافظة على أمنها، والتحالف مع دول أخرى لمواجهة هذا التهديد، حتى وإن كانت الأيديولوجية لكلتا الدولتين مختلفة. ولكن عندما لا يحدث ذلك فإن المحللين سرعان ما يرجعون ذلك إلى وجود خلل في أيديولوجية أو نفسية صناع القرار، أو أنهم يفضلون مصالحهم السياسية الداخلية على المصلحة الوطنية. ولكن يفسر كريستنسن هذا التغيير إلى أن صانع القرار يكون لديه رؤية عقلانية في سبيل الحصول على دعم المواطنين، لإستراتيجيات أساسية في تحقيق الأمن القومي. ويقدم كريستنسن نظرية تربط بين نظريات السياسة الخارجية والمتغيرات الدولية الخارجية، ونظريات السياسة الخارجية، التي تركز على المتغيرات المحلية والداخلية.^{٨٠}

^{٨٠} - المرجع السابق نفسه، ٤٥-٤٩.

ويرى بأنه عندما يكون هناك تغيرات مهمة على المستوى الدولي ، ولها تأثير على الدولة، فإن ذلك يشكل عامل ضغط على صناع القرار في الدولة، ويدفعهم لإحداث تغيير في سياسة الدولة الخارجية نحو سياسة جديدة قد تكون باهظة التكلفة ومثيرة للجدل. وبالتالي يكون لدى صناع القرار في الدولة صعوبة لتنفيذ مثل هذه السياسات لاعتبارات سياسية داخلية. وفي سبيل تحقيق أكبر قدر ممكن من الدعم الشعبي لتغيير السياسة الخارجية، يتخذ صناع القرار سياسات خارجة عن المؤلف أو عدوانية أو بناءً لأيديولوجية معينة.^{٨١}

في هذا السياق يحاول الإجابة عن سؤال: لماذا أصبح هناك تعاون بين الصين وأمريكا خلال فترة الرئيس نيكسون، في السبعينيات، بينما كان هناك عداوة شديدة بين الدولتين في الخمسينيات مع وجود الاتحاد السوفيتي كعدو لكليهما في كلا الفترتين؟

من أجل الإجابة عن هذا السؤال يطرح كريستنن مفهوماً جديداً يسميه "القوة السياسية الوطنية": وتعني: "قدرة صناع القرار في الدولة على تعبئة المصادر البشرية والمادية في الدولة لدعم السياسات الإستراتيجية الأمنية الجديدة".

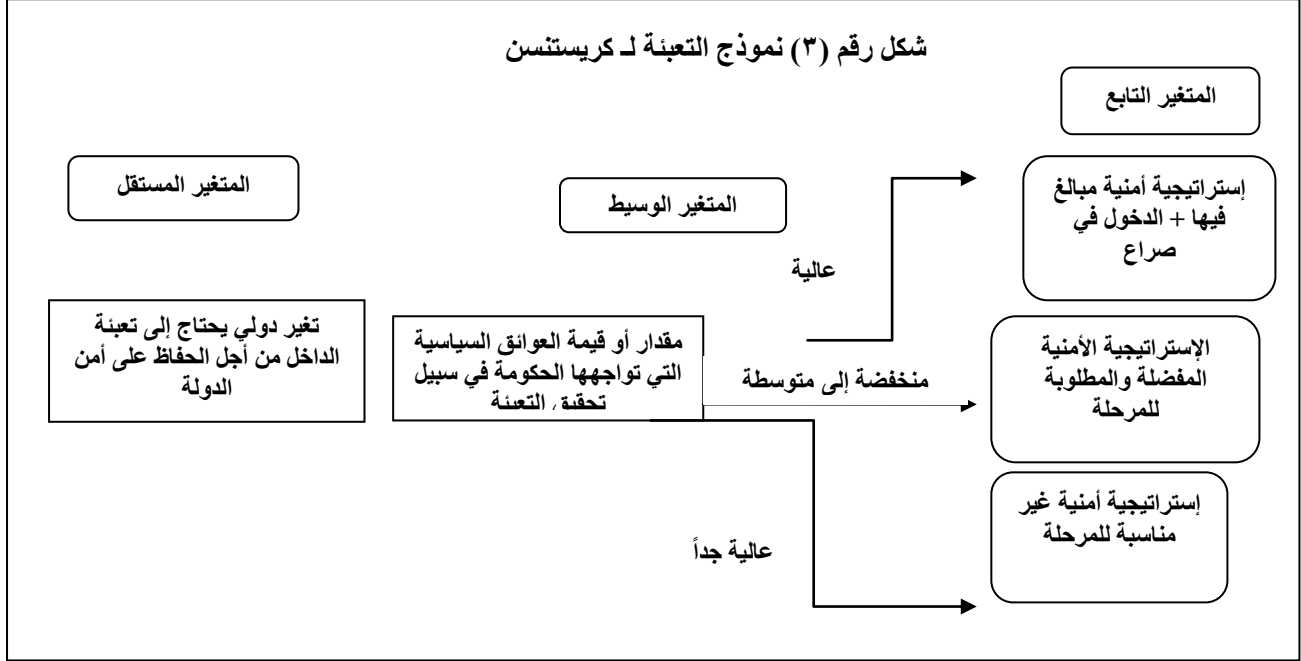
١- **المتغير المستقل:** هو عندما تواجه الدولة تغييراً دولياً تحتاج فيه إلى تعبئة الموارد داخلياً للحفاظ على أمنها.

٢- **المتغير الوسيط:** قدرة الدولة لتحقيق هذه التعبئة.

٣- **المتغير التابع:** وهو يعبر عن السياسة التي تنتهجها الدولة: فإذا كانت العوائق السياسية لتحقيق التعبئة منخفضة فننتوقع أن تكون السياسات المتخذة هي الخيار الأول والمفضل لها (وهذا ما نستطيع تفسيره في النظريات الواقعية الأخرى) وغالباً ما يكون المشاركون في اتخاذ مثل هذه القرارات وزراء أو مراتب أقل.

^{٨١} - المرجع السابق نفسه، ص ٤٥-٤٩.

أما إذا كانت العوائق عالية فإنها تتخذ خيارات غير مألوفة، وهذا ما لا يمكن للنظريات الواقعية الأخرى تفسيره. وإذا كانت العوائق عالية فغالباً ما يكون متخذو القرار هنا نخبة النخبة، حيث إنها قد وصلت ربما لمرحلة الأزمة



وبالتالي إذا أردنا تطبيق هذا النموذج على السؤال فيما يتعلق بالعلاقات الصينية الأمريكية والاتحاد السوفيتي، فإن الرئيس ترومان لم يستطع اتخاذ سياسة ودية مع الصين بسبب التغيير الذي حدث في النظام الدولي والتمدد الشيوعي وتحول النظام إلى ثنائي القطبية، ووجود الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة، ومن أجل الوصول إلى إستراتيجية تحتوي الخطر الشيوعي. إلا أن أدركت الحكومة الأمريكية أدركت أن الشعب الأمريكي والكونجرس لا يريدون اتخاذ سياسات تزيد من المصروفات وتؤثر على الاقتصاد الأمريكي.^{٨٢}

يضاف إلى هذه للنماذج السابقة جهود مماثلة كمتغير الأفكار لدى بروكس وويل فورث، والذي يرى بأن متغير الأفكار يعد متغيراً مستقلاً مهما تم إهماله من قبل النظريات السابقة، ويفسر من خلال هذا المتغير سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة. ويرون بأن متغير الأفكار لدى القيادة السوفيتية كان ناتجاً عن التغيير في المحفزات المادية وخاصة الاقتصادية.^{٨٣}

حيث إن التراجع في القدرة الاقتصادية السوفيتية منذ منتصف الثمانينيات خلق نوعاً من الإدراك لدى القيادة السوفيتية في عدم جدوى الاستمرار في سياسة المحافظة على الوضع القائم نظراً

^{٨٢} - المرجع السابق نفسه ص ٤٥-٤٩.

^{٨٣} - المرجع السابق نفسه، ص ٤٩-٥٠.

لكلفتها العالية. وهذا ما أدى إلى تغير الأفكار والخيارات السوفيتية في السياسات الخارجية، حيث تراجعت، ثم بدأت في الانفتاح على الاقتصاد الغربي الرأسمالي مما شكل نهاية الحرب الباردة.^{٨٤} ويحاول فريد زكريا الإجابة عن تساؤل هو: لماذا عندما تصبح الدولة غنية تقوم بالسعي إلى امتلاك جيش قوي ولزيادة نفوذها في العالم؟ ولماذا سعت الولايات المتحدة لزيادة نفوذها في العالم في نهاية القرن التاسع عشر؟ ويجيب بأن المتغيرات الدولية سواءً كانت تهديداً أو فرصة، تمر عبر صانع القرار، وخاصة الرئيس الأمريكي وليس الدولة بأكملها، وبالتالي فإن الرئيس يدرك الوضع الداخلي والخارجي، وعليه فإنه يتخذ قرار إما بالتوسع أو الحفاظ على الوضع القائم.^{٨٥} من خلال طرح هذه النماذج والأفكار المختلفة لمنظري الواقعية الكلاسيكية الجديدة يمكن القول بأن ما ينقص النظريات الواقعية الأخرى هو عدم النظر بشكل متعمق للمتغيرات الداخلية في الدولة، وفي الوقت نفسه هذا الأمر يعد ميزة يملكها الواقعيون الكلاسيكيون الجدد. حيث نظروا للدولة والمجتمع المحلي كأنه جزء لا يتجزأ من تفسير سلوك الدولة في النظام الدولي. وعلى الرغم من وجود الاختلافات داخل هذه النظرية إلا أنهم جميعاً ينظرون إلى دور المتغيرات الداخلية، في كيفية تأثيرها سواء من جماعات المصالح أو الشعب ككل، أو حتى النخب الموجودة في الدولة. وهذا ما يشبه بشكل كبير نموذج سابق لديفيد ايستون.

^{٨٤} - المرجع السابق نفسه، ص ٤٩-٥٠.

^{٨٥} - المرجع السابق نفسه ص ٥٠-٥٦.

المبحث الثاني

بنية النظام السياسي الأمريكي والمحددات الرئيسية لسياستها الخارجية

تمهيد:

بعد تغطية الجانب المتعلق بالنظرية، محل الدراسة، وفي سبيل تطبيق النموذج النظري لجيفري تاليفرو، والذي يعطي أهمية لكل من بنية النظام الدولي والتوزيع النسبي للقوة داخل هذا النظام بالإضافة إلى البعد الداخلي للدولة وعملية صنع القرار، فإننا سنناقش هنا ما يتعلق بالبعد الداخلي.

وبالتالي فسيتم طرح التطور السياسي للنظام الأمريكي، وأهم مراحلها، بالإضافة إلى توزيع السلطات داخل الدولة وكيفية تأثير كل سلطة على عملية صنع السياسة الخارجية، بالإضافة إلى المحددات الرئيسية التي تبني عليها الولايات المتحدة سياستها الخارجية.

المطلب الأول

أولاً: التطور السياسي للولايات المتحدة:

ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية بداية من خلال حركات الهجرة من أوروبا إلى "العالم الجديد" كما كان يسميها المهاجرون آنذاك، إلا أن عدداً من الأحداث المهمة والمفصلية التي شكلت الولايات المتحدة كما نراها اليوم و مثال على تلك الأحداث : رحلات الهجرة من أوروبا، وحرب الاستقلال، وصياغة الدستور الأمريكي من قبل الآباء الأوائل، والحرب الأهلية وتحرير العبيد، وكذلك طبيعة النظام السياسي والفصل بين سلطاته ، و دور جماعات المصالح والأحزاب وخاصة الحزبين الجمهوري والديمقراطي، مما يجعلنا نفصل في دور السلطات الثلاث التشريعية المتمثلة في الكونجرس، والسلطة التنفيذية المتمثلة في الرئيس ومعاونيه ، والسلطة القضائية.

وتتحدد مظاهر تطور النظام السياسي الأمريكي في أحداث مهمة مثل رحلات الهجرة من أوروبا إلى أرض الميعاد "الولايات المتحدة"، وحرب الاستقلال، وصياغة الدستور الأمريكي من قبل الآباء الأوائل، والحرب الأهلية وتحرير العبيد، وتزايد سلطة الحكومة الفيدرالية على حساب سلطة الولايات.

١ - الهجرة إلى العالم الجديد وتكوين الأيديولوجية:

شكلت الهجرة أحد أهم العوامل كونها كانت اللبنة الأولى في تأسيس الولايات المتحدة، ففي ستينيات القرن السابع عشر كانت بداية رحلات الهجرة لاستيطان العالم الجديد امتدت لثلاثة قرون. ولم يكن هناك سبب محدد لذلك، إلا أن مجموعة من العوامل شكلت عامل طرد بالنسبة للمواطنين الأوروبيين، منها الحروب الأوروبية في ذلك الوقت، واستبداد السلطة الملكية وسلطة الكنيسة، والتمييز الطبقي.^{٨٦} وهذا الأمر ساعد في تكوين الأيديولوجية الأمريكية فكانت تتميز بأن لديها ثقافات مختلفة بسبب المهاجرين القادمين من البلدان المختلفة. وليس لديهم رابط معين يجمعهم حتى جاء المهاجرون من أوروبا بالأيديولوجية الليبرالية الكلاسيكية.

والتي تقوم على: ١- الفردية: هدف المجتمع هو حماية الحقوق والحرية والرفاهية للمواطن. ٢- الحرية: مستوى محدود من التدخل الحكومي. ٣- المساواة: في العمل، الدخل، المكانة. ٤- احترام الملكية الخاصة. وأخيراً: الديمقراطية.^{٨٧}

إضافة إلى أنها شكلت فيما بعد أحد العوامل المهمة لتمييز المجتمع الأمريكي، فقد امتدت فترة التوسع الاستيطاني باتجاه الغرب حتى امتدت السيطرة للمحيط الهادي. وهذه الأراضي شكلت دفعة قوية للنمو الاقتصادي والمغامرة لدى المجتمع الأمريكي، مما أوجد مؤسسات اقتصادية جديدة وأوجد تقسيمات اجتماعية جديدة غير التي كانت موجودة في أوروبا.^{٨٨}

وهذا ما شجع الجهود الفردية، ومهد للديمقراطية السياسية والاقتصادية، وسهلت عملية التخلص من التقاليد والروح المحافظة، وهذا ما شكل نوعاً من الشعور بتقرير المصير المحلي لدى الأمريكيين مع احترام السلطة الوطنية.

بالإضافة إلى أن تلك الحدود الجغرافية شكلت دافعاً للتحرك والبحث عن الفرص خلف هذه الأراضي الواسعة، حيث لا يكون الفرد مرتبباً بمكان معين. مما أضعف الانتماء الإقليمي على حساب الانتماء القومي. وشكل الغرب ملاذاً ومكاناً يلجأ إليه كل من لديه شعور بعدم الأمان من الجماعات الساخطة. فهي بالتالي أسهمت في القضاء على الفوارق الاجتماعية، وشجعت على تحقيق المساواة الاقتصادية والسياسية، والديمقراطية والفردية.^{٨٩}

^{٨٦} - عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠م، ص ٣٧-٣٨.

^{٨٧} - عبد الله الغامدي، الأيديولوجية السياسية الأمريكية: محدداتها.. اتجاهاتها الرئيسية.. وتأثيرها على السياسة العامة، مجلة الشؤون الاجتماعية، العدد ٥٦، شتاء عام ١٩٩٧م، ص ٨٣-١١٠.

^{٨٨} - المرجع السابق نفسه، ص ٨٣-١٠٠.

^{٨٩} - المرجع السابق نفسه، ص ٨٣-١٠٠.

وهذه العوامل مجتمعة تجعل من الهجرة سمة أساسية في المجتمع الأمريكي ككل من خلال: نزعة المواطن الأمريكي إلى التنقل بشكل مستمر من منطقة لأخرى بهدف تحسين وضعه المعيشي إلى أراض زراعية أكثر خصوبة أو من الريف إلى المدينة. حيث إن أكثر من ٢٥% من السكان يعيشون خارج الولايات التي ولدوا فيها.^{٩٠} ومن آثار الهجرة أن الفرد الأمريكي أصبح منفصلاً عن أسرته بشكل كبير، مما أسهم في تعزيز الفردية، وكذلك عزز الاعتماد على النفس، مما أعاق نمو طبقة أرستقراطية. وعزز الانتماء القومي على حساب الانتماء المحلي أو الإقليمي.^{٩١}

٢- الاستقلال عن التاج البريطاني:

بعد ما منحت الحكومة البريطانية لشركة الهند الشرقية امتياز احتكار تصدير الشاي من بريطانيا إلى المستعمرات، إلى جانب العديد من القوانين التي فرضتها كقانون الدمغة والذي يثقل كاهل الأمريكيين، حيث أثر ذلك في تجار المستعمرات بشكل سلبي، مما جعلهم يردون على ذلك إلى جانب مساعدة القوى الأخرى كأصحاب المتاجر والحرفيين والعمال وصغار المزارعين من خلال الحدث الأهم في ذلك الوقت "حفلة الشاي في بوسطن".^{٩٢} كان الهدف منها بقيادة "سامويل آدمز" هو استثارة الحكومة البريطانية لتتخذ قرارات تنفر أنصارها المستعمرين. وهذا ما تحقق عندما قامت الحكومة البريطانية بإصدار تشريعات انتقامية قاسية ونتج عن تلك الأحداث انعقاد الكونجرس القاري ١٧٧٤م الذي دعا لمقاطعة البضائع البريطانية، وانتهى بحرب الاستقلال.^{٩٣} وقد وقعت الحرب ما بين ١٧٧٥-١٧٨٣ وهي ثورة قامت في المستعمرات البريطانية الثلاث عشرة الواقعة في أمريكا الشمالية والتي كانت تابعة للإمبراطورية البريطانية خلال القرن الثامن عشر، والتي كانت بين المهاجرين في المستوطنات والحكومة البريطانية. وبدأت الحرب في ١٩ أبريل ١٧٧٥م، واستمرت ثماني سنوات وانتهت في ٣ سبتمبر ١٧٨٣م، عند توقيع معاهدة باريس بين بريطانيا والولايات المتحدة والتي اعترفت فيها بريطانيا باستقلال الولايات المتحدة.^{٩٤}

^{٩٠} - المرجع السابق نفسه، ص ٨٣-١٠٠.

^{٩١} - المرجع السابق نفسه، ص ٨٣-١٠٠.

^{٩٢} - ثيودور لوي، بنيامين جنسبرغ، الحكومة الأمريكية الحرية والسلطة، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين ورباب عبد السميع زين الدين، الكتاب الأول، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٦م. ص ٥٧-٥٨.

^{٩٣} - المرجع السابق نفسه، ص ٥٨.

^{٩٤} - المرجع السابق نفسه، ص ٥٣-٦٠.

٣- إنشاء الدستور:

ومن نتائج تلك الحرب أن تم صياغة الدستور الأمريكي من الآباء الأوائل، وأكد الآباء الأوائل حينها على حقوق غير قابلة للتنازل في الوثيقة، وهي حق الحرية والحياة، والسعي إلى تحقيق السعادة. وظهر ذلك في وقت كان بعض الملوك ما زالوا ينتهجون مبدأ الحق الإلهي في الحكم. وكان مميّزاً كونه جمع أموراً يتفق عليها الجميع داخل المجتمع الأمريكي المتنوع.^{٩٥}

ولكن لم يتم التصديق على مواد الكونفدرالية (الدستور) من قبل جميع الولايات حتى عام ١٧٨١م. وكانت هذه المواد تهتم بالحد من سلطات الحكومة المركزية، حيث كان الالتزام بالقوانين متروكاً للولاية نفسها. وكان لكل ولاية ممثل تشريعي، ولكل ولاية صوت واحد فقط. وبدأت الدولة القومية تتخذ شكلها أولاً من خلال الهدنة التي عقدت مع بريطانيا عام ١٧٨٣م.^{٩٦}

وكانت السياسة الخارجية آنذاك ضعيفة مما جعل الولايات عرضة للتدخلات الخارجية، كل منها على حدة، سواء من البريطانيين أو من القوى الأوروبية الأخرى، مما جعل الحكومة المركزية عاجزة في ظل مواد الكونفدرالية. وبالتالي أصبح من الضرورة التوصل إلى نسخة جديدة من مواد الكونفدرالية. واجتمع ٢٩ مندوباً في فيلادلفيا، وبدأوا بتقديم مقترحات لحل مشاكل الولايات، مثل الارتباك الدولي والضعف الوطني، وحركات التمرد المحلية.^{٩٧}

ومن مقترحات التسوية الودية الكبرى "ذلك الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدستوري عام ١٧٨٦م، والذي أعطى كل ولاية عدداً مماثلاً من أعضاء مجلس الشيوخ بقطع النظر عن عدد سكانها، لكن جعل التمثيل في مجلس النواب مرتبطاً بعدد السكان".

وخطة فيرجينيا "وهي إطار للدستور تقدم به "إدموند راندولف" وكان يدعو إلى أن يكون التمثيل في الجهاز التشريعي القومي مبنياً على تعداد سكان كل ولاية"، وقد تم رفض خطة فرجينيا كونها تعطي امتيازاً للولايات ذات نسبة السكان الأكبر على حساب الولايات الصغيرة. إلى أن انتهوا إلى إنشاء مجلس الشيوخ والذي كان يتمتع فيه جميع الولايات بنفس الامتيازات، والنواب والذي كان يتم التوزيع داخله يعود لنسبة سكان الولاية.^{٩٨}

قبل التسوية الكبرى كان هناك قضية لا بد من حلها وهي قضية الرق، حيث كانت نسبة العبيد في بعض الولايات تفوق نسبة الأحرار تصل إلى عشرة إلى واحد. وهذا ما شكل خلافاً بين ولايات الشمال والجنوب. حيث كانت قضية أن العبيد سيدخلون ضمن التعداد الذي يحدد عدد المقاعد

^{٩٥} - المرجع السابق نفسه، ص ٥٣-٩٥.

^{٩٦} - المرجع السابق نفسه، ص ٥٨-٦١.

^{٩٧} - المرجع السابق نفسه، ص ٦٠-٦٢.

^{٩٨} - المرجع السابق نفسه، ص ٩٨.

للولاية في المجلس أم لا. فأصبح هناك نظام الثلاثة أخماس حيث كل خمسة عبيد يساوي ثلاثة من الأحرار. ولا يسمح لهم بالتصويت.^{٩٩}

وبالتالي سعى واضعو الدستور إلى: ١- إنشاء حكومة جديدة قوية بما يكفي لتنمية التجارة وحماية الملكية الخاصة. ٢- منع الولايات من الوصول إلى ما يسمى بالديمقراطية المفرطة. ٣- الاعتماد على الانتخاب المباشر لممثلي الولايات. ٤- ولمنع الحكومة الجديدة من استخدام سلطتها قام واضعو الدستور بوضع مبادئ مثل الفصل بين السلطات، والفيدالية.^{١٠٠}

٤- الحرب الأهلية وقانون تحرير العبيد:

بدأت الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب ١٨٦١م نتيجة الفوارق الاقتصادية بينهما، ففي الشمال كانت رأسمالية صناعية، وفي الجنوب ما زال المجتمع زراعياً. وكان الهدف من الحرب منع الجنوب من الانفصال والحفاظ على الاتحاد الفيدرالي الأمريكي، ولم تكن العبودية سبباً أو هدفاً في الحرب، ولكنها أصبحت سبباً بعد ذلك عندما أصدر الرئيس الأمريكي "إبراهام لينكولن" إعلان تحرير العبيد المتواجدين في تلك الولايات المتمردة عام ١٨٦٣م. فكان هدف لينكولن عسكرياً يطمح فيه أن يكسب تأييد العبيد في تلك الولايات المتمردة من أجل قضية الحفاظ على الاتحاد.

ولكن ذلك القرار كان محدوداً فلا ينطبق إلا على الولايات التي انفصلت عن الاتحاد، وعلى الرغم من أن إعلان التحرير لم يمه العبودية، فإنه حول طبيعة الحرب بشكل أساسي. وعلاوة على ذلك، تم الإعلان بقبول الرجال السود في الجيش الاتحادي والبحرية. ولدى نهاية الحرب، كان ما يقرب من ٢٠٠،٠٠٠ من الجنود والبحارة السود قد حاربوا من أجل الاتحاد والحرية.^{١٠١}

ثانياً: المؤسسات والهيئات:

وسأطرق هنا إلى التطور السياسي لمؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة ودور كل من السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. بالإضافة إلى دور جماعات المصالح والأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة الخارجية.

١- السلطة التشريعية (الكونجرس):

هو الفرع الأول للحكومة، وكان هو المؤسسة المركزية لصنع السياسة في الولايات المتحدة قبل السلطة التنفيذية. وتراجع نفوذ الكونجرس بعد القرن العشرين. وهناك عدة عوامل تؤثر على

^{٩٩} - المرجع السابق نفسه، ص ٦٣-٦٥.

^{١٠٠} - المرجع السابق نفسه، ص ٦٥-٦٦.

^{١٠١} - Emancipation Proclamation، Library of Congress، (<https://www.wdl.org/>).

العملية التشريعية "الكونجرس" في الولايات المتحدة: كالأحزاب السياسية، واللجان، ومساعدى الأعضاء، المؤتمرات الحزبية، قواعد التشريع، الرئيس.^{١٠٢}

وتتلخص مهام الكونجرس في إصدار القوانين، وإنشاء الجيوش وإعلان الحرب، وتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية، وإقرار الميزانية العامة. ومع أن الكونجرس يتمتع بسلطة في العلاقات الخارجية، إلا أننا غالباً ما نرى ذلك منعكساً في دور الرئيس أكثر وليس الكونجرس.^{١٠٣}

ويتكون الجهاز التشريعي من مجلسين، ويسعى كل من هذين المجلسين لخدمة قاعدة سياسية مختلفة من الجمهور. فمجلس الشيوخ، يعين أعضاؤه "المئة" لست سنوات ويخدم صفوة المجتمع. وعليهم أن يكونوا أكثر تحيزاً لتلك المصالح المتعلقة بالامتلاكات أكثر من تلك المرتبطة بالسكان. وينتخب أعضاء المجلسين من الشعب. ويميل أعضاء مجلس النواب إلى إبراز مصالح الدوائر التي ينتمون إليها، أما أعضاء مجلس الشيوخ فيميلون إلى إبراز مصالح الولاية أو الأمة. ومجلس النواب أكثر انقسامات أيديولوجية من مجلس الشيوخ.^{١٠٤}

ويعد نظام اللجان في الكونجرس هو جوهر الكونجرس، فاللجان تقترح التشريعات وتصيغها. وثاني أهم نظام في الكونجرس بعد اللجان هو نظام المساعدين، كل عضو في الكونجرس يوظف عدداً كبيراً من المساعدين، وهم الذين ينظمون الجلسات والتعامل مع التفاصيل التشريعية، والتواصل فيما بين الأعضاء. ومن ضمن المساعدين وكالات مثل: خدمة أبحاث الكونجرس، ومكتب المحاسبة العام، ومكتب الميزانية للكونجرس.^{١٠٥}

ولا يصبح المشروع قانوناً مهماً بذل فيه من الجهد والتطوير حتى يتم تقديمه رسمياً من جانب عضو في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب، إلى أمين مجلس النواب والشيوخ وتحال للجنة المناسبة لمناقشتها. وأغلب هذه المشروعات تموت قبل أن تصل لمرحلة التصويت. ويتاح لمن يريد المناقشة في مجلس النواب والشيوخ الفرصة، ولكن يكون لدى رئيس المجلس (المتحدث، زعيم الأغلبية) معرفة بالموضوع الذي يريد العضو التحدث عنه.

ويتحكم قادة الأحزاب في النقاش حول مشروعات القوانين. أما في مجلس الشيوخ فيمكن للعضو الحديث بقدر ما يشاء. يعني ذلك بأن قيادات الأحزاب يكون لها السيطرة الكاملة على النقاش في

^{١٠٢} - عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧-١٤٤.

^{١٠٣} - المرجع السابق نفسه، ص ١٣٧-١٤٤، Prewitt, Kenneth, and Sidney Verba. *An Introduction to American Government*. New York: Harper & Row, 5th ed. 1987, P: 426.

^{١٠٤} بنيامين ولوي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٥.

^{١٠٥} - المرجع السابق نفسه، ص ٢١٩-٢٢٥.

مجلس النواب، على عكس مجلس الشيوخ الذي يتاح فيه لأي عضو قدرة على إعاقة النقاش. مما جعل مجلس الشيوخ يكون أقل تحزباً من مجلس النواب.^{١٠٦}

ثم يذهب للجنة مؤتمر التوفيق وهدفها معالجة الاختلافات بين صيغتي التشريع، وتمثل غالباً الحل الوسط لمشروع القانون. وبعد أن يخرج من المؤتمر، وقبل أن يذهب إلى الرئيس للتوقيع عليه، يعود مرة أخرى لكلا المجلسين ليوافقا عليه، كل منهما على حدة، وغالباً ما تتم هذه الموافقة بشكل سريع.^{١٠٧}

ويمكن للرئيس بعد الموافقة على القانون من مجلس النواب أن يوافق هو الآخر، أو أن يعترض عليه بواسطة الحق الدستوري الذي يتمتع به الرئيس. (الفيثو). ويمكن للكونجرس أن ينقض اعتراض الرئيس بموافقة أغلبية الثلثين في كلا المجلسين. وأعضاء الكونجرس يستجيبون لمطالب دوائرهم الانتخابية التي ينتمون لها رغبة في إعادة انتخابهم في المجلس. ويستجيبون أيضاً لجماعات المصالح نظراً لقدرة هذه الجماعات للوصول إلى جمهور الناخبين وقدرتهم أيضاً على التعبئة الجماهيرية. (اللوبيات)^{١٠٨}

إلا أنه مقارنة بالسلطة التنفيذية المتمثلة في الرئيس، فقد كان للكونجرس السلطة الأقوى خلال القرن الأول من عمر الحكومة. فقد كانت السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية تصنع وتنفذ من قبل الكونجرس. وكان يتحدث مجلس النواب وزعامات مجلس الشيوخ الشخصيات الأكثر تأثيراً. ولكن تراجع دور الكونجرس مطلع القرن العشرين، فقرار دخول الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، وحرب كوريا، وحرب فيتنام، وعدد من النزاعات، كلها كانت بقرار رئاسي، وليس من الكونجرس.^{١٠٩}

٢- السلطة التنفيذية (الرئيس):

يحترم الأمريكيون الرئاسة كمؤسسة، ويحترمون قدراتها على السيطرة، حتى ولم يكونوا موافقين على الرئيس الموجود في المنصب و بالتالي فإن المنصب هو الذي يمارس السلطة، وليس الشخص بالضرورة.^{١١٠}

وتؤسس المادة الثانية من الدستور للرئاسة وتسمى بأكثر فصول الدستور فضفاضة، لكونها تعطي الرئيس صلاحيات ذات نطاق واسع من خلال عبارة عامة. بالإضافة إلى القسم الثاني من نفس المادة التي تنص على الرئيس أن "يراعي بأن تنفذ القوانين بإخلاص".^{١١١}

١٠٦ - بنيامين ولوي، مرجع سبق ذكره، ٢١٩-٢٢٥.

١٠٧ - المرجع السابق نفسه، ص ٢٢٤-٢٢٥.

١٠٨ - المرجع السابق نفسه، ص ٢٢٤-٢٢٧.

١٠٩ - المرجع السابق نفسه، ص ٢٤٥-٢٤٦.

١١٠ - المرجع السابق نفسه، ص ٢٦٤.

وبالتالي فإن مكتب الرئيس يقوم على السلطات المفوضة له، وبحكم أن جميع سلطات الحكومة القومية تعد سلطات للكونجرس، فإن السلطة التنفيذية تفهم بأنها سلطة تنفيذ القوانين بإخلاص كما أقره الكونجرس.

وكان هناك خلاف بين المندوبين في طريقة اختيار الرئيس، بين أن يتم اختياره بواسطة الكونجرس أم بواسطة الشعب. وتم اختيار الحل الوسط. بحيث يتم اختيار الرئيس بواسطة خطة للانتخاب غير المباشر من خلال مجمع انتخابي، يتم اختيار الناخبين فيه بواسطة المجالس التشريعية للولايات، ويتولى مجلس النواب الفصل في النتائج المتقاربة. والهدف من ذلك أن يكون الرئيس قوياً وفي الوقت نفسه مسئولاً أمام الدولة والمجالس التشريعية وليس أمام ناخبيه.^{١١٢} يتم تعريف الرئاسة من حيث منظور الرئيس باعتباره رئيس دولة، والرئيس باعتباره رئيس الحكومة:

- ١- الرئيس باعتباره رئيس دولة: ويتحدد ذلك بواسطة ثلاثة بنود دستورية في مجالات هي: المجال العسكري كونه القائد الأعلى للجيش، والدور القضائي المتمثل في التأجيل والعفو لبعض التهم. والدور الدبلوماسي من خلال اعتماد السفراء واستقبالهم والاعتراف بالدول.
- ٢- الرئيس باعتباره رئيس الحكومة: وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: ١- دور تنفيذي من خلال تعيين الموظفين التنفيذيين، والقضاة الفيدراليين ومتابعة تنفيذ القوانين بإخلاص. والدور العسكري في حماية الولايات ضد الغزو والعنف الداخلي. ودوره التشريعي من خلال تزويد الكونجرس معلومات عن حال الاتحاد، ويقدم التوصيات، وسلطة الاعتراض، وسلطة إصدار الأوامر التنفيذية.^{١١٣}

ولم يكن هناك شخصيات عظيمة - كالأباء المؤسسين مثلاً - في الرئاسة، لكونها كانت ضعيفة وليست مطلباً، كذلك الأمر بالنسبة للكونجرس على الرغم من تسيدة الحكومة القومية فإن السلطة كانت متركزة في الولايات بدلاً عن ذلك. وقد زاد من قوة الرئاسة عندما تم إدخال ما يسمى بنظام المؤتمر القومي، الذي كان يسمى المرشحين للرئاسة.

وكان غالباً ما يتم اختيار مرشحي الرئاسة بواسطة قادة الأحزاب. إلا أن نقطة التحول كانت في عهد الرئيس "فرانكلين روزفلت" في برنامج الصفقة الجديدة من خلال ممارسة الدولة القومية لسلطات، كان من المعروف أنها في يد الولايات.^{١١٤} ويمكن للرئيس أن يقوم بدور تشريعي بدلاً عن الكونجرس والذي يعمل كالتالي: ١- يلاحظ الكونجرس وجود مشكلة، ٢- يقر

^{١١١} - المرجع السابق نفسه، ص ٢٦٥-٢٦٦.

^{١١٢} - المرجع السابق نفسه، ص ٢٦٧.

^{١١٣} - المرجع السابق نفسه، ص ٢٦٧-٢٧٣. انظر ص ٢٧٥.

^{١١٤} - المرجع السابق نفسه، ص ٢٨٠-٢٨١.

الكونغرس بأنه لا يملك الوقت أو الخبرة للتعامل مع المشكلة، ٣- يفوض سلطات تشريعية للجهاز التنفيذي.^{١١٥} وتتمتع السلطة التنفيذية بمصادر قوة لها تعزز من دور الرئيس في صنع السياسات، وتنقسم إلى مصادر رسمية ومصادر غير رسمية:

أ- المصادر الرسمية: وتتمثل في: ١- الرعاية كأداة للإدارة (كالتعيينات) وغالباً الذين يتم تعيينهم يكونون متعاطفين مع الرئيس وموافقين لتوجهاته.

٢- مجلس الوزراء: وهي مجموعة غير متماسكة لا يعتمد عليها غالباً. ٣- هيئة موظفي البيت الأبيض وتتكون من المحللين والمستشارين وكانت في بدايتها غير رسمية. ٤- المكتب التنفيذي للرئيس ويطلق عليه الرئاسة المؤسسية. ٥- نائب الرئيس وأنشئ هذا المنصب لسببين: أن يخلف الرئيس في حالة خلو المنصب، ويرأس مجلس الشيوخ، ولكن يتم اختياره لأسباب انتخابية، ويتم اختياره غالباً من ولاية تكون معارضة للرئيس.

وتتلخص مهام الرئيس كما ينظر له من الشعب الأمريكي بأنه رئيس الدولة، والقائد العام، وصانع السياسة الخارجية، والرئيس التنفيذي، وصانع السياسات، وفي يده الإدارة الاقتصادية، ويدر الأزمات، وزعيم الحزب، بالإضافة إلى أنه سياسي.^{١١٦}

ب- المصادر غير الرسمية: ١- الانتخابات حيث تعطي نتائج الانتخابات قوة للرئيس. ٢- المبادرة كمصدر للسلطة، حيث إن الرئيس يتخذ القرار أسرع من الكونجرس. ٣- وسائل الإعلام. ٤- الحزب باعتباره مصدراً لسلطة الرئيس. ٥- الجماعات كمصدر لسلطة الرئيس في مقابل أن يكون لها صوت في العملية التشريعية. ٦- الرأي العام والتأييد الشعبي كمصدر لسلطة الرئيس. فيرتفع التأييد الشعبي مثلاً أثناء الأزمات الدولية وينخفض أثناء الخلافات الداخلية.^{١١٧}

٣- السلطة القضائية:

لا يهتما كثيراً التفصيل في مهام السلطة القضائية والمحاكم، لكونها ليست مرتبطة بشكل مباشر بعملية صنع القرار داخل الولايات المتحدة، ولكن ما يهتما هنا هو طرح للعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بها، وبالإضافة لكيفية تأثير السلطة القضائية في الحكومة. حيث تؤثر فلسفة وتوجهات أعضاء المحكمة العليا على قرارات المحكمة، بالإضافة إلى سيطرة المحامي العام على القضايا التي تكون الحكومة طرفاً فيها.

^{١١٥} - المرجع السابق نفسه، ص ٢٨٢-٢٨٣.

^{١١٦} - Robert L. Lineberry , Government in America: People, Politics, and Policy, Published simultaneously in Canada by little , brown & company , Boston , Toronto , (Canada) limited , printed in the united states of America,1983 , second edition P:395.

^{١١٧} - بنيامين ولوي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٤-٣١٠.

وتعد المحكمة العليا أعلى المحاكم في أمريكا، وتتكون من رئيس للقضاة وثمانية مساعدين. ويتأسس رئيس القضاة الجلسات والمؤتمرات العلنية للمحكمة، إلا أثناء المداولات الفعلية للمحكمة فيكون مثل سلطة زملائه في الاكتفاء بإدلاء صوته. ويكون تأثير رئيس القضاة في قدرته القيادية في التأثير على اتجاهات المحكمة، وقد يكون أحد معاونين هو المهيمن. والذي يحدد عدد القضاة الكونجرس وليس الدستور.^{١١٨}

ويتم اختيار قضاة المحكمة العليا من قبل الرئيس، ويكونون من الأعضاء البارزين والنشطين سياسياً والعاملين في المهن القانونية. وأيضاً تتأثر السلطة القضائية باختيارات الرئيس للقضاة، حيث إن الرئيس المحافظ غالباً ما يتجه إلى اختيار أشخاص لديهم نفس التوجه، أو ينتمون إلى نفس الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس. وكذلك إذا كان الرئيس ليبرالياً ديمقراطياً.

ويصوت مجلس الشيوخ على الشخص الذي اقترحه الرئيس بشكل رسمي، في جلسة يجتمع فيها الأعضاء جميعاً وتتم بأغلبية الأصوات. وللأحزاب وجماعات المصالح دور في تعيين القضاة، حيث إنه عندما يقدم الرئيس المرشح تسعى تلك الجماعات إلى تشويه سمعة المرشح من خلال نشر الإشاعات والبحث في ماضيه.^{١١٩}

ويؤثر القضاء على المجتمع من خلال عاملين: الأول: هو في الأفراد المكونين للمحكمة وعلاقتهم ببعضهم البعض وتوجهاتهم، والثاني: هو الفروع الأخرى للحكومة خاصة الكونجرس. وغالباً ما يتم التعبير عن الانقسام داخل قضاة المحكمة العليا من خلال مصطلح الفعالية في مواجهة التحفظ، فبعض القضاة الذين يدعون للتحفظ يرون بأن يفسر الدستور كما هو والنظر إلى كلمات الدستور وحدها دون التفسير الضمني للدستور.^{١٢٠}

أما الفعالية القضائية أو القضاة الفاعلون فيرون التفسير الأبعد لكلمات الدستور أو القوانين للأخذ في الاعتبار الآثار الاجتماعية المترتبة على ذلك من خلال تفسيرات جديدة. كما هو في قضايا الخصوصية. وكذلك الأيديولوجية السياسية تعد مؤثراً على قرارات المحكمة، فغالباً ما يكون المحافظون متحفظين وغالباً ما يكون الليبراليون فاعلين.^{١٢١}

٤- الأحزاب السياسية:

والأحزاب السياسية هي منظمات تسعى للتأثير على الحكومة، ويمكن تمييزها عن جماعات المصالح على أساس توجهاتها. فالحزب هدفه السيطرة على الحكومة من خلال السيطرة على

^{١١٨} - المرجع السابق نفسه، ص ٢٨٤-٢٨٥.

^{١١٩} - المرجع السابق نفسه، ص ٣٨٤-٣٨٩.

^{١٢٠} - المرجع السابق نفسه، ص ٤٠٧-٤١١.

^{١٢١} - المرجع السابق نفسه، ص ٤٠٧-٤١١.

أفرادها. أما جماعات المصالح فهي تقبل الحكومة كما هي، ولكن تسعى للتأثير على سياساتها. ويسيطر على الحياة الحزبية في الولايات المتحدة الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري، ويرى أغلب الأمريكيين أن هذه المنافسة القوية بين الحزبين أنها تسهم في تطبيق وإرساء الديمقراطية الصحيحة.

ويفترض الأمريكيون أنه من يتم ترشيحهم من قبل الحزبين الرئيسيين هم فقط من لديهم فرصة في الفوز في الانتخابات، وأن أي مرشح آخر ينتمي لحزب غير هذين الحزبين ليس لديه فرصة للفوز، وتعد الأصوات التي تكون لصالح هذا المرشح أصواتا مهدرة.^{١٢٢}

ومن وظائف الأحزاب: تجنيد المرشحين، وتسمية المرشح "وهي عملية اختيار أحد مرشحي حزب لخوض الانتخابات لكل منصب يتم شغله عن طريق الانتخاب"، وهي أكثر مهام الحزب خطورة وصعوبة. ومن الوظائف أيضاً كسب الأصوات، وتسهيل الخيارات الانتخابية الجماهيرية من خلال المحافظة على الناخبين والمؤيدين للحزب، لكيلا ينجر فوا وراء دعايات حزبية جديدة.^{١٢٣} وتؤثر الأحزاب على الحكومة القومية من خلال الدعاية للحزب وبرامجه وفي الوقت نفسه السعي إلى تقليص القاعدة الجماهيرية للخصوم.

ونرى تأثير التنظيمات الحزبية في الكونجرس من خلال أن متحدث المجلس هو منصب حزبي، والاختيار الفعلي بواسطة حزب الأغلبية. وأن نظام اللجان الخاص بمجلسي الكونجرس هو نتاج النظام ثنائي الأحزاب.^{١٢٤}

ويعتمد الرئيس عادة على أعضاء الحزب في الكونجرس لدعم مبادراته التشريعية. ويأمل أعضاء الحزب أن تساعد مكانة الرئيس في جمع الأموال ودعم برامج الحزب من أعضاء الكونجرس وغيرهم.^{١٢٥}

وتسعى التنظيمات الحزبية للدعاية لبرامجها وزيادة المؤيدين لها وتعزيز الانضباط الحزبي لأعضائها من خلال توظيف القدرات التكنولوجية. ويكون ذلك من خلال مثلاً استطلاعات الرأي التي أصبحت سهلة الاستخدام وتوفر معلومات يمكن الاعتماد عليها.^{١٢٦} والإعلام المذاع والتلفاز، وأيضاً بنوك الهواتف والتي تتيح الاتصال الشخصي بعدد كبير من الناخبين. وهناك أيضاً الرسائل المباشرة وذلك من خلال شراء قوائم بريدية لمجلات أو دوريات معينة معروف اتجاهها الحزبي

١٢٢ - المرجع السابق نفسه، ص ٥٦٠-٥٦٩.

١٢٣ - المرجع السابق نفسه، ص ٥٧٩-٥٨٦.

١٢٤ - المرجع السابق نفسه، ص ٥٨٩-٥٩٠.

١٢٥ - المرجع السابق نفسه، ص ٥٩٠-٥٩١.

١٢٦ - المرجع السابق نفسه، ص ٥٩٣-٥٩٨.

مسبقاً، وهناك أيضاً أخصائيو العلاقات العامة ومنهم مديرو الحملات الانتخابية. وهناك أيضاً الإنترنت.^{١٢٧}

ولكن مع التطور السريع للأساليب أصبح رأس المال الذي يملكه المرشح هو الذي يحدد فوزه غالباً وليس التنظيم الحزبي الذي كان قائماً على العمل. وذلك يعود للمبالغ المرتفعة للدعاية واستطلاعات الرأي التي يقوم بها الحزب أو المرشح.^{١٢٨}

٥- جماعات المصالح:

وهي مجموعة من الأشخاص والمنظمات التي تشارك في مجموعة مشتركة من الأهداف. وشكلوا مصالح مشتركة فيما بينهم يهدفون فيها إلى التأثير على الحكومة للاستجابة لها. وهناك عشرات الآلاف من الجماعات المنظمة في الولايات المتحدة، ومن أبرزها جمعية البندقية الأمريكية والتي تهدف إلى عدم فرض قيود على حمل السلاح، أو جماعات القضية المشتركة وهي جماعة للمصلحة العامة تدافع عن إصلاحات سياسية ليبرالية متنوعة. ولكن لا يتم تمثيل كل المصالح بشكل كامل في العملية السياسية الأمريكية.^{١٢٩} ويتم إنشاء الجماعات لإيصال صوت مجموعة من الأفراد إلى الحكومة. وتأتي جماعات المصالح في صور وأحجام مختلفة، وغالباً ما يتم ربط مصطلح جماعات المصالح بمؤسسات لها مصالح اقتصادية معينة في الأنشطة الحكومية. وقد تكون صغيرة، وقد تكون كبيرة مثل جنرال موتورز، وشل للبترول، وتنشط فيما يتصل بها من أعمال معينة.^{١٣٠}

بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية هناك المنظمات العمالية كالاتحاد الأمريكي للعمال، وعمال المناجم المتحدون. كذلك تنظيمات اللوبي المهنية مثل جمعية المحامين الأمريكية وجمعية الأطباء الأمريكية.

وهناك المؤسسات المالية كجمعية البنكيين الأمريكية. وتعد جماعات المصالح العامة ذات تأثير صاعد في الولايات المتحدة، كحماية المستهلك والبيئة. وجماعات لوبي القطاع العام كالرابطة القومية للمدن.^{١٣١}

وتتكون غالباً تلك الجماعات من فئات معينة كمستوى دخل معين أو مستوى تعليم مرتفع، فهم غالباً الذين يتمتعون بالمهارات والسمات التي تجعلهم قادرين على تأدية دور معين في جماعة ما. وجماعات المصالح قديمة قدم الدستور.

^{١٢٧} - المرجع السابق نفسه، ص ٥٩٣-٥٩٨.

^{١٢٨} - المرجع السابق نفسه، ص ٥٩٩-٦٠٢.

^{١٢٩} - المرجع السابق نفسه، ص ٦١٣-٦١٨.

^{١٣٠} - المرجع السابق نفسه، ص ٦١٨-٦٣٧.

^{١٣١} - المرجع السابق نفسه، ص ٦١٨-٦٢١.

وتمثل أنشطة اللوبي في محاولة يقوم بها فرد أو جماعة للتأثير على تمرير تشريع عن طريق ممارسة الضغط المباشر على أعضاء الهيئة التشريعية ويقوم العاملون في هذه الأنشطة بملاحقة المشرعين، والإداريين والعاملين في اللجان، والإلحاح عليهم للاستماع إلى قضاياهم وآرائهم الخاصة، والدعم الجماهيري الذي يحصلون عليه، محاولين بذلك التأثير عليهم. ويعدون مصدرا مهما للمعلومات.^{١٣٢}

ومن أساليب التأثير التي تتخذها جماعات المصالح في سبيل تحقيق أهدافها، النفاذ إلى صانعي القرار، ويقصد به أن يكون لهذه الجماعة أعضاء داخل الجهاز التشريعي والتنفيذي وشركات التشغيل المتعلقة بالنشاط كالدفاع مثلاً.^{١٣٣} أو من خلال التقاضي، حيث تلجأ جماعات المصالح إلى القضاء عندما تفتقد سبيل النفاذ متى ما كانت غير راضية عن الحكومة بصورة عامة أو تجاه أحد برامجها على وجه التحديد، وتشعر أنها لا تمتلك التأثير الكافي لتغيير الوضع.^{١٣٤}

أو من خلال اللجوء إلى الجماهير وهي باختصار تعبئة الجماهير والرأي العام لمناصرة قضية تتبناها الجماعة. وتتمثل في الدعاية المؤسسية وتعبئة القواعد الشعبية. وهدفها أيضاً خلق رابط قوي بينها وبين المجتمع وتحافظ عليه، على أمل الاستفادة من هذه المشاعر الجيدة لأهداف سياسية فيما بعد.^{١٣٥}

ويؤثرون أيضاً على الجهاز التشريعي والقرارات من خلال التأثير على نتائج الانتخابات، من خلال انتخاب أعضاء يتفقون مع آراء تلك الجماعة. وتؤثر على الانتخابات من خلال وسيلتين: الدعم المالي الذي تقدمه بواسطة لجان العمل السياسي، أو فعالية الحملة الانتخابية.^{١٣٦} وما سنتطرق له في هذه الدراسة بالإضافة لشركات البترول والأسلحة ودورهم كجماعات ضغط ومصالح، يمكننا أن نضيف لها جماعة من أهم الجماعات وأكثرها تأثيراً في السياسة الأمريكية، ولا يمكننا تجاهلها، وهي اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة "إيباك".

حيث يرى "بول فيندلي" أنها الأقوى تأثيراً في السياسة الأمريكية خصوصاً تجاه الشرق الأوسط، ويرى أيضاً بأنه من ينتقد إسرائيل فهو يعرض مكانته السياسية للخطر. وسنفضل في هذا الأمر لاحقاً.^{١٣٧}

١٣٢ - المرجع السابق نفسه، ص ٦٣٣.

١٣٣ - المرجع السابق نفسه، ص ٦٣٨-٦٦٢.

١٣٤ - المرجع السابق نفسه، ص ٦٣٣-٦٥٥.

١٣٥ - المرجع السابق نفسه، ص ٦٤٤-٦٤٥.

١٣٦ - المرجع السابق نفسه، ص ٦٥٠-٦٥٥.

١٣٧ - بول فيندلي، من يجرؤ على الكلام- الشعب والمؤسسات في مواجهة اللوبي الإسرائيلي، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٩٨٨م، ص ٤٥-٤٦.

٦- الانتخابات:

على الرغم من كون الانتخابات شكلاً من أشكال المشاركة السياسية، فإنها تقع تحت تأثير العديد من العوامل، كحاجة المرشح للمال التي تنعكس سلباً على برنامجه الانتخابي، ومدى إقبال الناخبين للتصويت، وكذلك مدى تدخل الحكومة في هذا الأمر، ففي الدول السلطوية يكون التدخل أكثر منه في الدول الديمقراطية.^{١٣٨}

وتجدر الإشارة إلى ظاهرة انخفاض نسبة التصويت في الولايات المتحدة، حيث تصل إلى ٥٠% في القرن العشرين بينما كانت أكثر بكثير في الماضي. ويرجع السبب إلى تسجيل الناخبين قبل مرحلة التصويت، وتهدف هذه العملية غالباً إلى خلق قاعدة انتخابية ذات صفات معينة كالتعليم، ومستوى دخل متوسط ومرتفع.^{١٣٩}

وهناك ثلاثة أنواع من العوامل التي تؤثر على قرارات الناخبين في مراكز الاقتراع هي: الولاء الحزبي حيث يشعر غالبية الناخبين بنوع من الانتماء لأحد الأحزاب الديمقراطي أو الجمهوري، وينتقل هذا الشعور اجتماعياً والقضايا الراهنة: فيصوت الناخبون للمرشح الذي يتوافق مع قضاياهم ويلبي مطالبهم سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية. وأيضاً الصفات الشخصية للمرشحين، كالأصل والعرق، والدين، والنوع، والموطن الجغرافي، والخلفية الاجتماعية. حتى طول القامة. والسمات الشخصية كالصدق والنزاهة.^{١٤٠}

ويتم صرف مبالغ طائلة في الحملات الانتخابية، ويسمح القانون لكل مرشح بـ ١٨٠ مليون دولار تغطية لمصاريف الحملة من الأموال العامة لإدارة الحملة. وربع هذه الأموال يتم جمعها من الإسهامات الصغيرة التي ترد بالبريد المباشر، وربع آخر يأتي كهدايا، وربع من لجان العمل السياسي، والربع الآخر يأتي من المرشحين أنفسهم ومن عائلاتهم وأحزابهم السياسية. وهناك من جماعات المصالح والأحزاب أو ما تسمى بالأموال السلسلة.^{١٤١}

ونجد المرشحين بحاجة للمال لدعم حملاتهم الانتخابية، ولكن في الوقت نفسه يقعون تحت تأثير الجماعات التي تدفع أكثر. وبالنسبة لتلك الجماعات فإنها تدعم بلا حدود من أجل أن تفوز بمشروع قانون لصالحها كقانون الإجهاض مثلاً، ولكن ذلك محصور فقط على جماعات المصالح ذات التمويل الكبير أو الأفراد الأغنياء.^{١٤٢}

١٣٨ - انظر لنفس الموضوع في: أسس السياسة المقارنة، كينيث نيوتن، فان ديث؛ ترجمة عبد الله جمعان

الغامدي، عبد السلام بن علي نوير، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، ٢٠١٤م.

١٣٩ - بنيامين ولوي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠١-٥٠٨.

١٤٠ - المرجع السابق نفسه، ص ٥٢٢-٥٢٨.

١٤١ - المرجع السابق نفسه، ص ٥٣٥-٥٤٢.

١٤٢ - المرجع السابق نفسه، ص ٥٣٨-٥٤٢.

٧- الرأي العام:

لا يمكننا ان ننكر الأهمية المتصاعدة في الاهتمام بتوجيه الرأي العام ليتوافق مع سياسات الدولة، سواء في الدول الديمقراطية أو السلطوية. حيث يؤثر الرأي العام على عملية صنع القرار ويوجهها.

حيث يُعد حلقة الوصل بين الشعب والحكومة، ويوضح وجهة نظر الشعب حول قضايا معينة ذات طابع عام، وكذلك يمكن أن تقيس الحكومة مدى الرضا الشعبي من أداء الحكومة من خلال استطلاعات الرأي العام.^{١٤٣}

كما يمثل الرأي العام قوة مهمة من قوى التأثير السياسي والاجتماعي، لذا تستغل الحكومة أو حتى جماعات المصالح أو المرشحين هذه القوة في توجيه المجتمعات المحلية على المستوى المحلي أو القومي لتحقيق أهداف معينة، كما يبرز تأثير الرأي العام في إصدار القوانين وتغييرها وإلغائها، حيث يمثل الرأي العام اتجاهات القاعدة الجماهيرية.^{١٤٤}

وقد يكون الرأي العام عاملاً محفزاً للسياسة الخارجية كما في أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بالولايات المتحدة، وبشكل خاص للغزو الأمريكي لأفغانستان بعد هذا الحدث، وتوجه الرأي العام بالموافقة والتأييد لهذا الخيار. وعندما يكون الرأي العام موحداً وأكثر دعماً لصانعي القرار فإنه يعطي قوة أفضل للقضايا المطروحة.^{١٤٥}

وقد يكون الرأي العام منقاداً، فالرؤساء يأخذون دور القيادة في تشكيل السياسة وتوجيه الرأي العام، ولا سيما في الأوقات الصعبة (أي الأزمات)، ففي هذه الفترة تتطلب السرعة في اتخاذ القرار، فالرئيس قد يوجه خطاباً ويحاول أن يؤثر على الرأي العام بمعلومات جديدة تعود من خلال هذه القنوات، فالتصريحات الرمزية تعود ثانية لتؤثر في الرأي العام وفي اتجاه واحد، والرأي العام هو المصفاة بالرغم من تعدد القنوات (وسائل الإعلام، جماعات الضغط، الانتخابات، الأحزاب) في طريقها إلى صانع القرار وهذا يوسع من دائرة الرأي العام.^{١٤٦}

والرأي العام باستطاعته أن يؤثر في اتجاهين هما: الأول: يحدث في حالة ما إذا قررت الحكومات عمل ما يريده الشعب، وهذا أقل قوة في تحكمه لأن اتجاهات الرأي العام لا تتوافق بشكل كامل مع سياسات الرئيس والكونغرس. والثاني: من خلال الانتخابات فإذا لم يفضل الناخبون القرارات

^{١٤٣} - سليم كاطع علي، دور الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، ٢٦/٠٧/٢٠١٧، (<http://democraticac.de>) تاريخ الزيارة ١٥/٠٤/٢٠١٨م.

^{١٤٤} - المرجع السابق نفسه.

^{١٤٥} - المرجع السابق نفسه.

^{١٤٦} - المرجع السابق نفسه.

السياسية لمسئولهم فيمكن أن يصوتوا ضدهم في الانتخابات، والرسالة هنا تكون واضحة، كما أن هناك علاقة أو اتصال بين النتائج الانتخابية والخيارات السياسية، أو على الأقل بين استعادة تقييم الأداء للقادة حول السياسة الخارجية والخيار الانتخابي، ويكون التأثير واضحاً أثناء الانتخابات، عندما يرى الناخبون أن حياتهم ومصالحهم تتأثر بشكل مباشر، ولا سيما وأن غالبية الشعب الأمريكي يهتم بالشؤون الداخلية أكثر من الخارجية.^{١٤٧}

ودرجة هذا التأثير تختلف بحسب الظروف والمواقف الدولية. فقد تظهر في بعضها بشكل إيجابي حاسم، وتظهر في بعضها الآخر على نحو أقل إيجابية، ومن ثم فليس هناك دولة في العالم، ومنها الولايات المتحدة، مهما بلغت قوتها تستطيع أن تتجاهل الرأي العام تماماً، بل نجد الدول تحاول دائماً أن تعطي تفسيرات ومبررات لسياساتها بهدف إقناع الرأي العام بها، وتجنباً لما قد يجلبه عليها عدم اقتناعه من معارضة.^{١٤٨}

بعد طرحنا للتطور السياسي للولايات المتحدة، وبنية النظام السياسي وما يؤثر في عملية صنع القرار كالسلطات الرسمية الثلاث المتمثلة في الكونجرس والرئيس والسلطة القضائية، والمؤثرات الأخرى كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح والانتخابات والرأي العام تأكد لنا أن لكل من هذه الهيئات تأثيراً على عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية. وبالتالي سنوظف هذه العلاقة ذات التأثير المتبادل في تحليل الحرب على العراق ٢٠٠٣م.

المطلب الثاني:

محددات صنع السياسة الخارجية الأمريكية:

بعد ما أنهينا العوامل الداخلية التي تؤثر على عملية صنع القرار، وبهدف تعميم النموذج النظري، محل الدراسة، والذي يتطلب دراسة العوامل الداخلية والخارجية، فسنتناول هنا المحددات التي من خلالها تبني الولايات المتحدة سياستها الخارجية، وبالتالي نصل إلى تفسير سلوكها في النظام الدولي بناء على هذه المحددات.

وهناك العديد من الأطروحات والدراسات التي ترى السياسة الخارجية الأمريكية من منظور محدود وضيق، حيث غالباً ما ينظر لها على أنها انتقامية أو رغبة في بسط نفوذها في الشرق الأوسط، خصوصاً تلك الدراسات العربية، وهذا أمر طبيعي لكون أولئك الباحثين يعيشون ضمن إطار الفكر العربي وما يحركهم هو النزعة القومية العربية أو الدينية.

^{١٤٧} - المرجع السابق نفسه.

^{١٤٨} - المرجع السابق نفسه.

ويمكننا القول بأن هذه المحددات أو القوانين استغرقت قرنين لإنشائها، وهي التي تمثل الكتاب المقدس للشئون الخارجية للولايات المتحدة، وينقسم هذا الكتاب المقدس إلى عهدين، وكل عهد ينقسم إلى أربعة كتب. وتتحدد معايير اختيار تلك القوانين في أنها يجب أن تكون هذه المبادئ مدعومة من قبل الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وأن تكون مستمرة عبر الزمن، وليست ضمن فترة معينة، وأن يكون لها بصمة قومية بمعنى أنها تدخل في الخطاب القومي الأمريكي، بالإضافة إلى أنها تكون عامة لكل الأمريكيين.

فهناك تقاليد سادت فترة العهد القديم كان لها الأثر في تحديد دفة السياسة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت وهي: الحرية، والانعزالية، مبدأ مونرو، التوسعية. أما في العهد الجديد فقد تمثلت المبادئ في: الإمبريالية التقدمية، مبدأ ويلسون، الاحتواء، إصلاح العالم.^{١٤٩}

وما يهنا هو العهد الجديد ويتمثل في: ١- مبدأ الإمبريالية التقدمية:

ففي عام ١٨٩٨م أصبحت الولايات المتحدة قوة استعمارية، وترى النظريات المقدمة في هذا الجانب أن الإمبريالية الأمريكية كانت رد فعل قوية على تغيرات أصولية في المجتمع الأمريكي، في البيئة الجيوسياسية، أو في كليهما. وقد أصبحت الولايات المتحدة قوة عظمى في فترة بعد الحرب الأهلية، حيث أصبحت منافسة للدول الأوروبية في عدة مجالات خاصة في الصناعة. مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد أسواق جديدة لتصريف السلع وتعزيز الاقتصاد الأمريكي.^{١٥٠} وكذلك التوسع الإمبريالي للدول الأوروبية في إفريقيا وآسيا، وتعزيز الأساطيل البحرية للدول الأوروبية حيث أصبحت منافسة لبريطانيا التي تعد أقوى الأساطيل البحرية في ذلك الوقت.

وأنه يجب على الولايات المتحدة أن تتمدد وأن تصبح قوة عالمية لها هدف محدد. وأيضاً هناك مبرر يرجع إليه مفكرون آخرون وهو الداروينية الاجتماعية لتفسير اندفاع أمريكا للإمبريالية.^{١٥١} وهناك من يرى بأنه نتيجة عرضية للحرب الأمريكية الإسبانية. وأيضاً هناك من يرى بأنها دليل على التحرك الأمريكي المستمر تجاه التوسع والأسواق الخارجية. إضافة إلى أن الأمريكيين لم

^{١٤٩} - والتر مكديوجال، أرض الميعاد والدولة الصليبية امريكا في مواجهة العالم منذ ١٧٧٦م، ترجمة رضا هلال، دار الشروق، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م، ص ٣١-٣٢.

^{١٥٠} - المرجع السابق نفسه، ص ١٥١-١٧٦.

^{١٥١} - المرجع السابق نفسه، ص ١٥١-١٧٦.

يعترفوا أبدأ بأن حوض المحيط الهادئ يقع خارج نفوذهم الطبيعي. ونرى ذلك في بسط نفوذهم في ألاسكا وهاواي واليابان والصين وكوريا الجنوبية وساموا.^{١٥٢}

نتيجة لذلك فقد انقسم المجتمع الأمريكي إلى تيارين مختلفين في نهاية القرن التاسع عشر، فهناك من يرى الاحتجاج والإصلاح الداخلي، وهناك من يرى التوسع القومي. كما أن الجانب الديني لدى المجتمع الأمريكي قد انخفض في نهاية القرن أمام تحديات نقد الكتاب المقدس والجيولوجيا والداروينية. مما نتج عنها لاحقاً أمريكا جديدة تتخذ الحرية والديمقراطية والعدالة مبادئ لها.^{١٥٣}

٢- مبدأ ويلسون: المسمى بالعالمية الليبرالية:

ففي يونيو ١٩١٥م في خطاب ويلسون أمام المجتمع الأمريكي الذي وضع فيه القواعد الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية وطبيعة علاقتها مع النظام العالمي، حيث قاد الولايات المتحدة في حرب وصفها بأنها "حملة صليبية لجعل العالم سالماً من أجل الديمقراطية". حيث رأى بأن نظم الأحلاف الأوروبية، وتوازن القوى، والتسلح، والحكومات التسلطية، والتنافس الاقتصادي، والإمبريالية المستغلة هي المسؤولة عن الحرب العالمية الأولى.^{١٥٤}

وبالتالي تلخص الخطاب في ١٤ نقطة في: أن تكون المعاهدات علنية وليست سرية، وحرية الملاحة خارج المياه الإقليمية في وقت السلم والحرب، وإزالة جميع العوائق الاقتصادية قدر الإمكان، والسعي إلى تخفيض تسليح الدول، وتسوية المطالب الاستعمارية والاهتمام بمصالح الشعوب، وخروج الألمان من الأراضي الروسية، وأن تعود لبلجيكا سيادتها، وخروج القوات الألمانية من الأراضي الفرنسية، وحق الشعوب في تقرير مصائرهما، وتكوين جمعية عامة للأمم يرتبط أعضاؤها معاً طبقاً لعهود محددة، بقصد حماية استقلال الدول جميعاً.^{١٥٥}

وكان الصراع بين ويلسون ومجلس الشيوخ الذي كان يرى الأخير بأن يحد من التزامات الولايات المتحدة في هذه العصبة. مما أعاد الولايات المتحدة إلى عزلتها، والتي كما كان يرى البعض بأن انعزالية الولايات المتحدة هي السبب الذي قاد إلى الحرب العالمية الثانية. وما أزعج مجلس الشيوخ هو ميثاق عصبة الأمم، خاصة المادة العاشرة التي تنص على الأمن الجماعي، الذي لم يكن متوافقاً مع سياسة الولايات المتحدة. وبالرغم من ذلك لم يكن الكونجرس ولا الشعب مؤيدين لويلسون، ورفض مجلس الشيوخ هذا الأمر تماماً ورفضه البعض الآخر مع التحفظات على بعض المبادئ، حتى وقع ويلسون وأنهكه المرض. ولم يستوعب الأمريكيون أهمية هذه

^{١٥٢} - المرجع السابق نفسه، ص ١٥١-١٧٦.

^{١٥٣} - المرجع السابق نفسه، ص ١٥١-١٧٦.

^{١٥٤} - المرجع السابق نفسه، ص ١٧٩-٢٠٨.

^{١٥٥} - ممدوح منصور وأحمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي للعلاقات السياسية بين القوى الكبرى (١٨١٥-١٩٩١م)، دار فاروس العلمية، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، ٢٠١٢م، ص ١٣٥-١٣٦.

المباديء إلا خلال الحرب الباردة التي أثارت مشاعر الحرية والديمقراطية لدى المجتمعات الواقعة ضمن الاتحاد السوفييتي.^{١٥٦}

٣- الاحتواء:

وخلال الفترة ١٩٤٦-١٩٥٠م وجدت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء، التي واجهت فيها التهديد الشيوعي دون قيام حرب عالمية، ووعدت بتحقيق ما عجزت الأمم المتحدة عن تحقيقه، والتي ظهرت في كتابات جورج كينان الدبلوماسي الأمريكي. وكسبت هذه السياسة التأييد الفوري من الحزبين الجمهوري والديمقراطي. ويرتبط هذا المفهوم بجورج ف كينان. ومن العوامل التي أثرت في هذا المبدأ الكساد الاقتصادي في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين. وتساعد التوتر بين واشنطن وموسكو، وكان أحد الأمور المهمة في ذلك هو أن الأمريكيين لم يفكروا باحتواء الاتحاد السوفييتي إلى أن بدا أن ستالين يخون ثقتهم. وبالتالي بدأت الحرب الباردة في عهد ترومان بالتحالف مع تشرشل، ولم يرحب أحد بتلك الحرب سوى الجيش. ومن العوامل التي شجعت الولايات المتحدة للتدخل هي: استخدام السوفييت لحق النقض الفيتو في قضية وضع الطاقة النووية تحت رقابة الأمم المتحدة. واستمرار التمرد في اليونان، ومحاولات الشيوعيين للوصول إلى السلطة في باريس وروما، ومشاعر الإحباط التي تملك الأوروبين الغربيين بسبب معاناتهم من الحرب. وإفلاس المملكة المتحدة، مما يجعلها عاجزة أمام المد السوفييتي في الشرق الأوسط واليونان وتركيا.^{١٥٧}

وشرح ترومان العواقب أمام مجلس الشيوخ عند فقدان اليونان وتركيا، حيث ستمتد السيطرة الشيوعية على كل من آسيا وإفريقيا، وأن الولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على حمل هذا العبء، وبالتالي وافق مجلس الشيوخ والنواب على مقترح ترومان. وتبع ذلك تطبيق مشروع مارشال للإنعاش الاقتصادي الأوروبي. تلاه تصديق مجلس الشيوخ على معاهدة شمال الأطلسي ٢١ يوليو ١٩٤٩م، وتبع ذلك موافقة الرأي العام في الحرب الكورية.^{١٥٨}

ويبرر البعض بأن سياسة الاحتواء كانت تعبيراً عن الرأسمالية الأمريكية العسكرية. وأن السبب الرئيسي لتوافق الأمريكيين الجيد مع الاحتواء هو أن السياسات التي جاءت هي نتيجة طبيعية له اتفقت بصورة طبيعية مع التقاليد الستة السابقة. وبالتالي كان أمام الولايات المتحدة أربعة خيارات في التصرف أمام التهديد الشيوعي: ١- الاستمرار في الاحتواء. ٢- شن حرب

^{١٥٦} - والتر مكدوجال، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٩-٢٠٨.

^{١٥٧} - المرجع السابق نفسه، ص ٢١١-٢٤٤.

^{١٥٨} - المرجع السابق نفسه، ص ٢٣٣-٢٣٧.

نووية وقائية. ٣- العودة إلى الانعزالية. ٤- دعم سياسة الاحتواء من خلال البناء السريع لقوة العالم الحر.^{١٥٩}

وقد نجحت سياسة الاحتواء، ولكنها لم تنته بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وأثبتت نجاحها على الرغم من صعوبتها وكلفتها العالية. ومتى استشعر الأمريكيون بتهديدات لمصالحهم بالخارج عادوا إلى سياسة الاحتواء. (كما نرى في حرب الخليج - اليابان - الإسلاميين الأصوليين - الصين).^{١٦٠}

٤- تحسين العالم:

هي التعبير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي عن رسالة أمريكية لجعل العالم مكاناً أفضل. وذلك أن الولايات المتحدة يمكن ويجب عليها أن تصل إلى الخارج لمساعدة الأمم الأخرى في المشاركة في الحلم الأمريكي. وأن النموذج الأمريكي صالح عالمياً. حيث كان مبدأ ويلسون رداً أدائياً وقانونياً على تحدي عالم ثوري، وكان الاحتواء رداً إستراتيجياً وعسكرياً، كانت سياسة تحسين العالم اقتصادية وثقافية وسياسية. وقد بدأت في ١٨١٩م، وبدأ القتال من أجل العالم الثالث في ١٩١٧م، عندما نادى لينين بثورة عالمية ضد الامبريالية، وويلسون بنقاطه الأربع عشرة، حيث اعتقد بأن معظم شعوب المستعمرات يحتاجون إلى عقود من التنمية والإصلاح قبل أن يصبحوا مستعدين للحكم الذاتي.^{١٦١}

وتبين ذلك مع الرئيس كينيدي من خلال زيارته للهند الصينية ١٩٥١م، واهتمامه بأمريكا اللاتينية. إلا أن المحاولة في فيتنام التي لم يكن للولايات المتحدة أي مصلحة سياسية فيها كانت بهدف نشر الليبرالية والديمقراطية، ولكنها شكلت خسارة وإذلال للقوة الأمريكية. أضف إلى ذلك تراجع المساعدات الاقتصادية الأمريكية بعد أزمة النفط ١٩٧٢-١٩٧٦م، وما زاد فشل هذه الدول أن الدين العام لدى هذه الدول ارتفع بعكس ما كان يفترض بهذه المساعدات أن تقدمه.^{١٦٢}

ولكن هذه المبادئ تتصف بنوع من التناقض، وذلك في مدى تقبل المواطن الأمريكي للدور الذي تقوم به الحكومة الأمريكية في تقديم المساعدات لدول العالم الثالث. ويجب أن ننظر إلى هذا الأمر من منظور المواطن الأمريكي دافع الضرائب. هل ينظر إلى هذه المساعدات على أنها مساعدة منه إلى دول العالم من منطلق مبدأ تحسين العالم أو الاحتواء؟ أم ينظر إليها على أنها حق من حقوقه أخذته منه الحكومة ضد إرادته؟ وهل ارتفاع الضرائب متعلق بوضع الجيش الأمريكي في

١٥٩ - المرجع السابق نفسه، ص ٢٣٨-٢٤٢.

١٦٠ - المرجع السابق نفسه، ص ٢٤١-٢٤٤.

١٦١ - المرجع السابق نفسه، ص ٢٤٧-٢٧٨.

١٦٢ - المرجع السابق نفسه، ص ٢٦٢-٢٧٨.

الخارج؟ وكذلك فيما يتعلق بسياسة الاحتواء ومدى فاعليتها في الوقت الحالي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث يرى البعض بأنه بعد سقوط الاتحاد السوفيتي انتفت الحاجة لوجود هذا الحلف. أم أن هذا الحلف سيظل موجوداً لضمان احتواء أي بلد يحاول تغيير ميزان القوى في القارة الأوروبية.

وهناك الإستراتيجيات التي تتخذها الولايات المتحدة من أجل الحفاظ أو حتى تعزيز مكانتها في النظام العالمي من خلال مثلاً فتح الأسواق والحفاظ على الوجود الأمريكي في الخارج، والحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي الفني والتكنولوجي.^{١٦٣}

من خلال ما سبق يمكن القول بأن المبادئ التي تحكم السياسة الخارجية للولايات المتحدة ما زالت موجودة حتى اليوم وأبرز مثال على ذلك هو المكانة الأبوية التي تنتهجها الولايات المتحدة في أخذ زمام المبادرة للتدخل العسكري أو غيره.

فمثلاً تعد الولايات المتحدة هي التي تقود العالم في محاربة الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر، وكانت أهداف الغزو على العراق بحسب الرئيس الأمريكي بوش الابن هي نشر الديمقراطية والحرية. وكما هو الحال في ثورات الربيع العربي. إلا أنه يمكن تفسير الغزو على العراق بأنه من أجل مصالح إستراتيجية، مما يجعلها تحت غطاء الإمبريالية التقدمية.

وتجتمع هذه المحددات والمؤثرات لتشكل قوة تؤثر على صناعة القرار داخل الولايات المتحدة. وفي سبيل سعيها لتطبيق النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة كان لابد أن نذكر الأساس الأيديولوجي الذي تقوم عليه الولايات المتحدة. مع التفصيل في العوامل الداخلية كتشكيل الحكومة، وتفاعل السلطات الثلاث بعضها ببعض، كذلك بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في العملية السياسية كتأثير الانتخابات والأحزاب وجماعات المصالح، والرأي العام. وكذلك المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية والتي تتخذ منها كتاباً مقدساً لتحديد سلوكها في النظام الدولي والمتمثلة في الإمبريالية التقدمية، ومبدأ ويسلون، وسياسة الاحتواء، وفكرة تحسين العالم.

بناءً على ذلك فإن الهدف الذي نريد أن نصل إليه هنا يتمثل في تحديد قاعدة نبي عليها تفسيراتنا النظرية، وذلك جنباً إلى جنب مع فرضيات النظرية محل الدراسة، بهدف الوصول إلى إطار عام يفسر سلوك الولايات المتحدة في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٨م، وخاصة فيما يتعلق بالحرب على العراق.

^{١٦٣} - المرجع السابق نفسه، ص ٢٩١-٣٠٦.

المبحث الثالث

التطبيق العملي للنظرية محل الدراسة (الحرب على العراق نموذجاً)

تمهيد:

فيما يلي سنذكر أهم الأحداث التي تفاعلت معها الولايات المتحدة، وهي الحرب على العراق ٢٠٠٣م، مع الأخذ في الاعتبار تلك الأحداث التي كان لها دور رئيسي فيها: كالحرب على أفغانستان، والحرب على الإرهاب، وكذلك الملف النووي الإيراني وكوريا الشمالية، مع التركيز بشكل أكبر على الحرب على العراق وتفسيرها، وكيف تعاملت معها إدارة الرئيس بوش الابن، والعوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت في تحديد توجه الإدارة الأمريكية. ثم سأذكر تفسير النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة لهذه الحرب من خلال النموذج النظري الذي قدمه جيفري تالفيرو.

ويعد جيفري تالفيرو خبيراً في الدراسات الأمنية، وكان ذلك هو التوجه العام للقيادة الأمريكية في ذلك الوقت حيث كان تعزيز الأمن القومي وضمان سلامة الأراضي الأمريكية فوق أي مصلحة أخرى. بالإضافة إلى أنه في أطروحته "الواقعية الكلاسيكية الجديدة، الدولة، والسياسة الخارجية" يتطرق إلى جزء من إستراتيجية الرئيس السابق بوش الابن وإستراتيجية الحرب على الإرهاب.^{١٦٤}

١ - المتغيرات المستقلة:

تعد الولايات المتحدة فاعلاً رئيسياً في منطقة الشرق الأوسط، ولديها حلفاء في المنطقة، وتتفاعل مع جميع الأحداث في هذه المنطقة تقريباً. وكان للولايات المتحدة تاريخ في المنطقة في حرب الخليج الأولى والثانية ١٩٨٠-١٩٨٨، ١٩٩٠-١٩٩١م. حيث في البداية كانت داعمة لحكومة صدام حسين في الحرب العراقية الإيرانية، ولاحقاً كانت ضده في الحرب الخليجية الثانية. وامتد هذا الصراع بين الولايات المتحدة والعراق طوال الوقت بين الطرفين وحتى ما لم يكن ظاهراً على السطح، فقد كان العراق البلد الوحيد الذي كانت الولايات المتحدة تقصفه بانتظام ولو على نحو متقطع. وحتى مع اختلاف الرؤساء، فقد استمر هذا الصراع من الرئيس بوش الأب وكلينتون إلى أن انتهى إلى بوش الابن وكان عليه أن يتخذ الخطوة الحاسمة والدخول في الحرب.^{١٦٥} و كان دخول الحرب بمثابة ردة فعل لهذا التاريخ المحتدم من الصراع بين الطرفين،

¹⁶⁴ - Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman, Jeffrey W. Taliaferro , Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy , Cambridge University Press, New York , 2009 , P: 3 , P: 139-170.

^{١٦٥} - بوب وودوارد، خطة الهجوم، ترجمة فاضل جنكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٤م، ص ٢١.

بالإضافة إلى أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر على برجى التجارة العالميين كانت عاملاً مساعداً مع علم إدارة بوش بأن الأدلة ضد العراق على وجود علاقة مع القاعدة كانت ضعيفة جداً.^{١٦٦} بالإضافة إلى أن بعض الأقوال تؤكد بأن الرئيس بوش قد اتخذ قراره بشأن غزو العراق منذ بداية توليه الرئاسة.^{١٦٧}

وكذلك كان قرار الأمم المتحدة ٦٨٧ بإلزام صدام بتدمير ترسانة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والمعدات التي تدخل في تطوير أسلحة نووية مستقبلاً. إلا أن الأمر تطور وأصبح هناك خوف لدى الإدارة الأمريكية من احتمال نشوء تحالف بين صدام والجماعات الإرهابية التي تبنت ذلك الهجوم.

بالإضافة إلى عامل آخر وهو توجهات الرئيس بوش تلك الفترة حيال العراق، فقد كانت المبررات التي قدمها للحرب متمحورة حول الدين، والإرهاب، والحرب الاستباقية ضد الأعداء، ونشر الحرية، والصراع بين الخير والشر، وقد صنف العراق كتهديد للنظام والاستقرار الدولي.^{١٦٨}

ومن وجهة نظر واقعية تاليفيرو فإن المجموعات البشرية تتكون لأي سبب، ولكن السبب الرئيسي لوجود جماعة ما هو وجود عدو لهذه المجموعة والخوف منه على بقاء واستقرار الجماعة. ونلاحظ أن الولايات المتحدة قد وجدت هذا العدو في العراق وإيران وكوريا الشمالية والجماعات الإرهابية المتمثل في تنظيم القاعدة.

ونراها من خلال خطاب الرئيس بوش في يوم ١٩/مارس ٢٠٠٣م أثناء غزو العراق " وفي هذا النزاع تواجه أمريكا عدواً لا يحترم أعراف الحرب أو القواعد الأخلاقية " ^{١٦٩} أو ما قاله بشأن إيران " إيران تشتري هذه الأسلحة بشكل مبالغ فيه وتصدر الإرهاب، بينما تقوم قلة غير منتخبة بقمع أمل الشعب الإيراني في الحرية " ^{١٧٠} أو بشأن كوريا الشمالية " كوريا الشمالية هي نظام يتسلح بالصواريخ وأسلحة الدمار الشامل، بينما تجوع مواطنيها" ^{١٧١}

^{١٦٦} - انظر في كلايد برستوفتز، الدولة المارقة، الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة فاضل جتكر، شركة الحوار الثقافي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤م، ص ٢٤٩. وريبورا كريم محمود، عملية صنع قرار الحرب على العراق في الولايات المتحدة الأمريكية حرب ٢٠٠٣ نموذجاً، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٣م، ص ٩٩.

^{١٦٧} - Julian Borger , Bush decided to remove Saddam 'on day one', The Guardian , Mon 12 Jan 2004 02.48 GMT. (www.theguardian.com)

^{١٦٨} - عامر هاشم عواد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٧.

^{١٦٩} - Selected Speeches of President George W. Bush 2001-2008 , ADDRESS TO THE NATION ON MILITARY OPERATIONS IN IRAQ , THE OVAL OFFICE , WASHINGTON, D.C. , MARCH 19, 2003 , P: 175.

^{١٧٠} - Ibid, P: 106.

^{١٧١} - المرجع السابق نفسه ص ١٠٦-١٠٧.

فبقطع النظر عن المبررات التي يطرحها الرئيس في خطاباته فإن النظرية ترى بأن الولايات المتحدة صنفت هذه الدول كأعداء بسبب الخوف من تهديد هذه الدول لأمن واستقرار الولايات المتحدة. ولكن السبب في أن الولايات المتحدة قامت بتحركات عسكرية هجومية تجاه العراق وأفغانستان وليس كوريا أو إيران - مع أنهما كلتيهما تصنيفهما كأعداء للولايات المتحدة - فهو بحسب النظرية يعود إلى المتغير النظامي الذي ينعكس على التوزيع النسبي للقوة داخل النظام الدولي، والذي تتفوق فيه الولايات المتحدة من عدة جوانب كالاقتصادي والعسكري. بالإضافة إلى التوازن في قدرات الدولة الدفاعية والهجومية ونعني بذلك عندما يكون لدى الدولة القوة الكافية للقيام بهجوم عسكري وفي الوقت نفسه تكون قادرة على رد الهجوم من العدو. وكذلك الموقع الجغرافي للدولة فما يميز الولايات المتحدة أنها منعزلة جغرافياً وبعيدة عن المجال العسكري لهذه الدول.

٢- المتغيرات الوسيطة:

وهي تلك المتغيرات والعوامل التي يمر بها التهديد الخارجي قبل أن يدخل مجال الدولة ويتمثل في قوة الدولة في الداخل وتعتمد على مؤسسات الدولة في الداخل، ومستوى الوطنية للشعب والنخبة، ومستوى دعم أيديولوجية الدولة أو معارضتها من جانب النخبة والشعب. وكما ذكرنا في المبحث الثاني في تقسيم السلطات داخل الولايات المتحدة، فإن النظام السياسي الأمريكي يتبع نظام فصل السلطات، ومبدأ الضوابط والتوازنات، والذي يجعل نوعاً من المراقبة على السلطات فيما بين بعضها. ويمكننا أن نلاحظ أثر هذا المتغير في كل من:

أ- الكونجرس:

وتتمثل سلطة إعلان الحرب في الكونجرس، ولكن يمكن للرئيس إرسال قوات لمدة ٦٠-٩٠ يوماً - وهذا ما لم يتم تطبيقه في الحرب على العراق - ولكن لم يشكل هذا الأمر عائقاً أمام الإدارة الأمريكية، فقد انتهج بوش سياسات متعددة تهدف إلى زيادة قوة ودور السلطة التنفيذية في عملية صنع القرار.

إلا أن الكونجرس وافق على حرب العراق موافقة مشروطة، حيث ألزم الرئيس بتزويد الكونجرس بتقارير حول الحرب كل سنتين يوماً. بشكل عام فقد كان الكونجرس وأعضاؤه داعمين لهذا القرار، وازداد هذا الدعم بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وظهر هذا الدعم في صورة تصويت الكونجرس في أكتوبر ٢٠٠٢م والذي ينص على إعطاء الرئيس الأمريكي الصلاحية لاستخدام

تقديراته الخاصة بشأن الوضع في العراق ، بشرط ألا يؤدي هذا التخويل لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق مالم تسبقها الشروط التالية : كاعتبارات تكاليف الحرب ضد العراق ، مع وجوب الإشارة إلى القيمة الواضحة لتكاليف الحرب على العراق، ويجب أن تكون تكلفة الحرب أقل من ١٠٠ مليار دولار، وأن يكون دعم الاحتلال متعدد الأطراف من خلال الأمم المتحدة، ويجب الإشارة لخطة ما بعد الحرب، وتحديد المغزى من مفهوم تغيير النظام.^{١٧٢}

وكان هناك عدة توجهات بشأن الحرب على العراق في الكونجرس: الأول: كان هناك من يرى ضرورة استخدام القوة العسكرية دون الرجوع إلى الأمم المتحدة، وأنها جزء من الحرب على الإرهاب. والتوجه الثاني كان في استخدام القوة العسكرية ولكن بعد استنفاد جميع الوسائل الدبلوماسية، ومنها قرارات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تشكيل تحالف دولي للقيام بالخطوة العسكرية.^{١٧٣}

وكان التوجه الثالث يرى بأنه لا ضرورة من استخدام القوة العسكرية في العراق فلم يثبت وجود علاقة بين الحكومة العراقية والتنظيمات الإرهابية، وليس هناك دلائل واضحة لامتلاك العراق أسلحة دمار شامل، أو لديه الخطط لتطوير مثل ذلك. وأن مثل هذا القرار سينعكس سلباً على الأمن القومي الأمريكي.^{١٧٤}

وبالتالي وافق مجلس النواب على عدم استبعاد الحل العسكري في مواجهة العراق في الثامن من أكتوبر ٢٠٠٢م، جاءت الموافقة بأغلبية ٢٩٦ مقابل ١٣٣ صوتاً. أما في مجلس الشيوخ فقد جاءت الموافقة بأغلبية ٧٧ إلى ٢٣ في العاشر من نفس الشهر. وبالتالي أصبح لدى الرئيس الأمريكي الصلاحية بدخول الحرب بعد استنفاد الوسائل الدبلوماسية.^{١٧٥}

ب- السلطة التنفيذية:

وتتمثل السلطة التنفيذية في الرئيس ومعاونيه وجهازه الإداري، وكان الرئيس كما ذكرنا سابقاً بأنه واضع برنامج الحرب على الإرهاب وتصنيف دول محور الشر، وخاصة فيما يتعلق بالعمل العسكري على العراق.

أما بالنسبة لنائب الرئيس "ديك تشيني" فقد كان من المحافظين الجدد والذي كان من مؤيدي هذه القرارات، حيث كان على رأس فريق عمل قام بوضع وثيقة (دليل التخطيط لشئون الدفاع) والتي تنص على: أن تكون الولايات المتحدة مستعدة للجوء إلى القوة إذا لزم الأمر لمنع انتشار الأسلحة

^{١٧٢} - ريبورا كريم محمود، عملية صنع قرار الحرب على العراق في الولايات المتحدة الأمريكية حرب ٢٠٠٣ نموذجاً، مرجع سبق ذكره، ص ٩٨-١٠١.

^{١٧٣} - المرجع السابق نفسه، ص ٩٨-١٠١.

^{١٧٤} - المرجع السابق نفسه، ص ٩٨-١٠١.

^{١٧٥} - المرجع السابق نفسه، ص ٩٨-١٠١.

النووية، وأن هدف السياسة الأمريكية أن تظل دائماً في المقدمة، وأن تكون قادرة على إفضال أي مخطط من دولة كبرى أخرى تهدد موقعها.^{١٧٦}

وأما وزارة الدفاع فقد كان لها الدور المحوري في تطبيق هذه السياسات بعد قرار الحرب على الإرهاب، لكونها قضية أمنية تلتزم موافقة خبراء الدفاع. وفي تصريح وزير الدفاع "دونالد رامسفيلد" أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب "ما من دولة إرهابية تمثل تهديداً أعظم وأقرب على أمن شعبنا وعلى استقرار العالم من نظام صدام حسين في العراق".^{١٧٧} وكذلك الأمر بالنسبة لمستشارة الأمن القومي "كوندوليزا رايس"، ووزير الخارجية "كولن باول".

وبالتالي يمكننا القول بان النظرية تفسر اتجاه دفة السياسة الأمريكية من خلال تصريحات الرئيس الأمريكي ومساعديه، وكذلك نرى هذا الأمر في طرح مستشارة الأمن القومي "كوندوليزا رايس" نظرية الفوضى الخلاقة^{١٧٨} والتي تتطابق بشكل كبير مع توجهات النظرية الواقعية الكلاسيكية. وكذلك يمكننا أن نضيف إليه متغير مستوى الوطنية والانتماء والذي كان يتمتع به كل من الجهاز التنفيذي والتشريعي.

أما بالنسبة لمتغير الأيديولوجية فقد كان تيار المحافظين الجدد هو المسيطر في تلك الفترة، وهو ما أضاف نقطة قوة لإدارة بوش. حيث يضم الاستخبارات والبنجابون ووزارة الخارجية والبيت الأبيض، فقد مثل وصول "كوندوليزا رايس" إلى وزارة الخارجية أكبر نجاح حققه هذا التيار، نظراً لأن وزارة الخارجية كانت من المؤسسات العقلانية التي لم يستطع تيار المحافظين الجدد الوصول إليه بهذه الدرجة من القوة والقرب إلا من خلال "كوندوليزا رايس"، أما في البنجابون فقد كان هناك "دونالد رامسفيلد" وزير الدفاع، وداخل البيت الأبيض كان هناك نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني". وهما موجودان في الحزبين الجمهوري والديمقراطي.^{١٧٩}

وكذلك فيما يتعلق بالأيديولوجية فإن تحولاً داخلياً واكب هذه الأحداث مما أدى إلى دعم وتعزيز فكرة صناع القرار وتمير هذه الأفكار إلى الشعب بهدف الحصول على التعبئة الجماهيرية. فقد حصل صعود لقوى اليمين في المجتمع الأمريكي، من خلال إثارة الرأي العام

١٧٦ - عبد الناصر محمد سرور، دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكرياً في ٢٠٠٣م، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، يناير ٢٠١٠م، ص ٧٨-٥٣.

١٧٧ - المرجع السابق نفسه، ص ٧٨-٥٣.

١٧٨ - يقصد به تكون حالة سياسية بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث تقوم بها أشخاص معينه بدون الكشف عن هويتهم وذلك بهدف تعديل الأمور لصالحهم، أو تكون حالة إنسانية مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة من أشخاص معروفه من أجل مساعده الآخرين في الاعتماد على أنفسهم.

١٧٩ - ٢٨ - جمال سلامة علي، المحافظون الجدد وإعادة الانتشار، صحيفة الأهرام، عدد: ٤٣٢٤-٤٣٢٩، تاريخ: ٢٠٠٥/٠٤/٣٠ م، ٢١/٠٣/٢٠٠٦ هـ. (<http://www.ahram.org.eg>)

وتعزيز المشاعر القومية لدى كل من الإدارة والشعب، وضرورة حماية الأمة والوطن. وكذلك تم استخدام الجانب الديني بهدف الحصول على أكبر قدر من التعبئة الجماهيرية.^{١٨٠} وهذا المتغير يرتبط به التغير في السلوك الانتخابي للكتل التصويتية، وكذلك آراء وتوجهات أعضاء الأحزاب السياسية، بل وحتى آراء السلطة القضائية والتي يتم تعيينها بواسطة الرئيس والموافقة عليها من الكونجرس.

ج- جماعات المصالح والرأي العام:

وتعد جماعات المصالح عاملاً مؤثراً على صنع السياسة الأمريكية منذ نشأتها، وخلال فترة حكم الرئيس "بوش الابن" فكانت دائماً ما تسعى المجموعات المؤيدة لإسرائيل - وبخاصة المنظمات الرئيسية في اللوبي - بصورة مستمرة، إلى دفع الحكومة الأمريكية لتقديم المساعدة والدعم لإسرائيل، ودعمها بأن تكون القوة العسكرية المسيطرة في الشرق الأوسط. فهي تقدم المساعدات للجيش الإسرائيلي، وكذلك تؤيد استخدام القوة الأمريكية لمواجهة أعداء إسرائيل الإقليميين الرئيسيين. حيث يضغط اللوبي في الولايات المتحدة لاحتواء هذه الدول، التي أطلق عليها اسم الدول المارقة، وتحرص بشدة على عدم حصولها على أسلحة بأنواعها المختلفة خاصة الذرية.

وطلب من الإدارة الأمريكية، استخدام القوة لزعزعة الاستقرار في هذه الدول، واستبدالها بقيادات مستعدة لتوقيع معاهدات سلام مع إسرائيل. أو أن تقوم الولايات المتحدة بتحركات في المنطقة بكاملها، تحت شعار نشر الديمقراطية، بهدف منع وصول الدعم للمنظمات التي تقاوم وتمانع سياسة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، والتي تتهمها بدعم الإرهاب.^{١٨١}

وقد نجح اللوبي في كسب الرؤساء الأمريكيين، ولكن لا يمكن تحقيق هذه الأهداف، من دون تغيير جذري في سلوك تلك الدول، ويتجه اللوبي إلى النظر إليها جميعاً بوصفها جزءاً من محور الشر، ينبغي على الولايات المتحدة أن تصدها وتبقيها بعيدة، هذا إذا لم تدمرها.^{١٨٢}

إلا أنني أرى أن جماعات المصالح وتأثيرها في تحديد سياسة الدولة في النظام الدولي يعد نقطة ضعف للدولة، فهذه الجماعات أياً كانت سواء كانت جماعات تمثل أفكاراً أو أيديولوجية معينة أو جماعات تمثل مصالح اقتصادية. وكذلك فجيفري تالفيرو لم يذكر تحت أي فرضية يمكننا أن نفسر نفوذ مثل هذه الجماعات.

^{١٨٠} - عبد الناصر محمد سرور، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣-٧٨.

^{١٨١} - خلدون عدده، اللوبي الصهيوني وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز الوطني للأبحاث واستطلاعات الرأي، ٢٠١٦/٠١/٠٣م، (http://ncro.sy/?p=3039).

^{١٨٢} - المرجع السابق نفسه.

إلا من خلال أن التنافس بين الجماعات المختلفة داخل الدولة يعد عاملاً مهماً في صياغة وتكوين النظام السياسي الداخلي بشكل يحقق التنافس وبقاء النظام. وكذلك نراه في أن متغير القوة والذي يعرف القوة بأنها القدرة النسبية للدولة على استخراج المصادر والتعبئة لتحقيق سياسة خارجية ناجحة.

٣- المتغيرات التابعة:

والذي يتمثل في الإستراتيجية التي تتخذها الدولة في سبيل الحفاظ على بقائها، و يمكننا أن نفسر سلوك الولايات المتحدة إذا ما أخذنا في الاعتبار ما ذكرناه سابقاً، فإن الحكومة الأمريكية وظفت قوتها في النظام الدولي من خلال دورها القيادي في العالم و القدرة على كسب أصوات مجلس الأمن في موقفها العام فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب، وكونها تؤدي الدور القيادي في العالم وما تتميز به من الأحادية في سلوكها الخارجي، فكل هذه العوامل أعطتها قوة في النظام الدولي تمكنها من تحقيق أهدافها في القضاء على التهديد الذي يواجهها والمتمثل في تنظيم القاعدة في أفغانستان والعراق، وكذلك البرنامج النووي الإيراني، والبرنامج النووي الكوري. فبالنظر لمستوى التهديد لم تكن روسيا حاضرة في برنامج السياسة الخارجية للولايات المتحدة وقت الحرب على العراق ٢٠٠٣م، حيث كان مستوى التهديد القادم من هذه الدول مرتفعاً مقارنة بالتهديد الروسي.

أما قدراتها الهجومية والدفاعية فعلى الرغم من أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر تعد نقطة ضعف للقدرات الدفاعية للولايات المتحدة، فإن قدرتها الهجومية كانت متفوقة بشكل كبير مقارنة بباقي الدول ومقارنة بالمنظمات الإرهابية. حيث أثبتت قدرتها الهجومية نجاحها في أفغانستان وهذا ما أعطى شعور الثقة لدى كل من القيادة الأمريكية والشعب بأنها قادرة على تحقيق أهدافها من خلال القوة العسكرية، وكذلك موقعها الجغرافي المميز والبعيد عن هدف العدو.

بالإضافة إلى وجود حلفاء وقواعد أمريكية قريبة من مسرح الأحداث في كل من العراق وأفغانستان وكوريا. فكل هذه العوامل مجتمعة تفسر لنا حتى الآن التوجه المتوقع بشأن الحرب على العراق، فهناك تهديد مرتفع، وقدرة هجومية عالية، وموقع جغرافي معزول عن استهداف العدو.

وبالتالي تمر هذه العوامل عبر المحول قبل أن تدخل مجال الدولة وهو قوة الدولة، وتعتمد قوة الدولة على عوامل هي المؤسسات داخل الدولة، ومستوى الوطنية لدى الشعب والنخبة، ومستوى دعم أيديولوجية الدولة أو معارضتها.

فمرت هذه العوامل السابقة بمؤسسات الدولة، ومرت بمستوى الوطنية لدى الشعب والنخبة، فالشعب الأمريكي في ذلك الوقت على الرغم من أنه كان متخوفاً من تكرار تجربة فيتنام فإنه كانت لديه النزعة لنشر مبادئ الديمقراطية والحرية والتي كانت الوسيلة التي استخدمتها إدارة "بوش" في كسب تأييد الشعب في قضية الحرب على الإرهاب، حيث استخدمت وسائل الإعلام من خلال خطابات الرئيس والأفلام السينمائية وغيرها من الوسائل، والتي كانت تصور تلك الدول بأنها أنظمة ديكتاتورية. وأن شعوب تلك الدول واقعة تحت الظلم وتعاني من الجوع والفقير. وهذا ما يتوافق أيضاً مع محددات السياسة الخارجية الأمريكية في القرنين العشرين والحادي والعشرين، والذي يقوم على فكرة تحسين العالم ومبدأ ويلسون في نشر الديمقراطية والحرية.

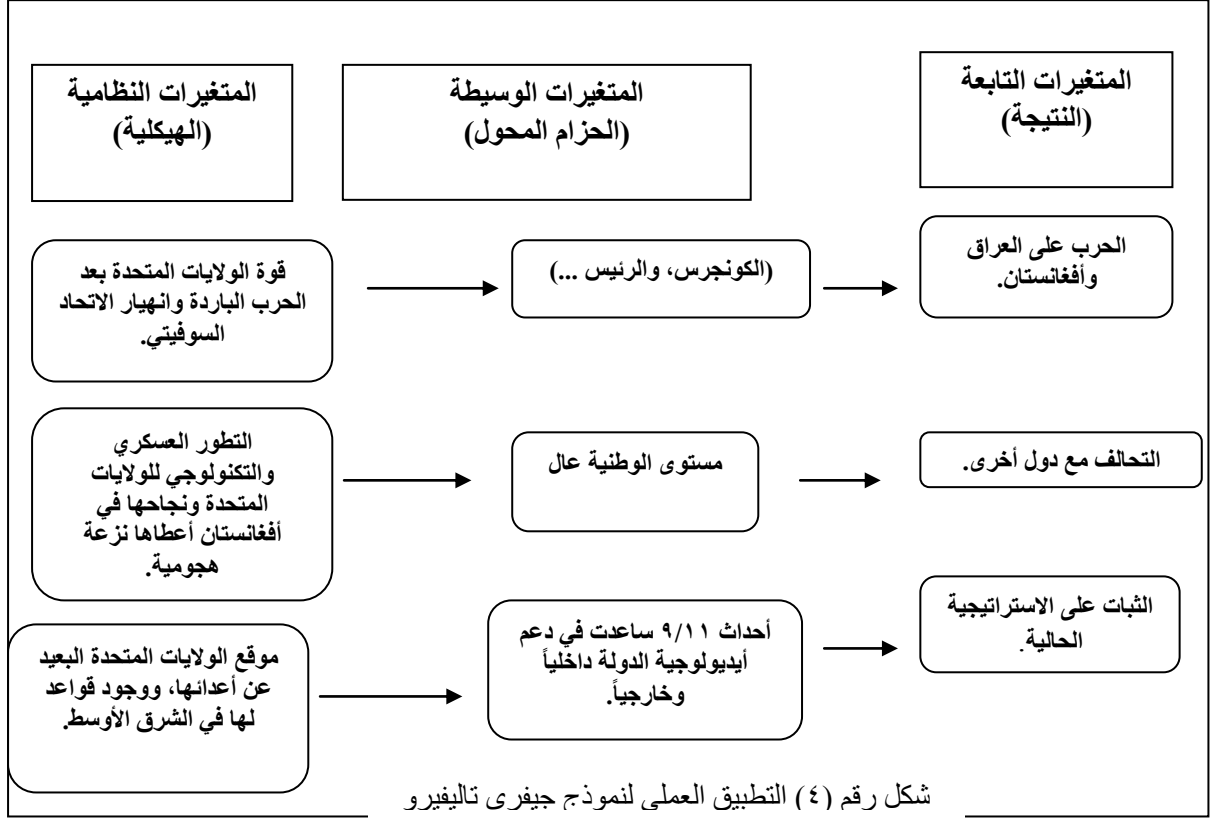
وبالنسبة للنخبة أيضاً فقد كان الكونجرس في عهد الرئيس بوش الأكثر تنوعاً، وعلى الرغم من ذلك فإن تماسك النخبة ومستوى الوطنية كان موجوداً لديهم من خلال التوجه المشترك، وهذا ما كان يدعو إليه الرئيس "بوش" في الوصول إلى حل وسط بين الجمهوريين والديمقراطيين. وكذلك الحال فيما يتعلق بأيديولوجية الدولة ومعارضتها.

وبالتالي عندما يتم توظيف هذين المتغيرين تكون النتيجة في المتغير التابع، وكانت النتيجة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هي أنها بعد ما رأت مستوى التهديد لأنها واستقرارها، وعوامل قوتها الداخلية التي تساعدها في اتخاذ إستراتيجية معينة تجاه ذلك التهديد، قامت بانتهاج سياسة المنافسة لهذا التهديد والذي تمت ترجمته لاحقاً إلى تحرك عسكري ضد العراق.

يجدر الذكر بأن السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة في العراق قد اتخذت شكل المنافسة منذ نهاية حرب الخليج الثانية، لكن لم تتم ترجمة هذه المنافسة إلى حرب فعلية إلا في ٢٠٠٣م. بمعنى أن المنافسة قد تأتي بعدة أشكال وليس بالضرورة أن تكون حرباً مباشرة. فمثلاً قد اتخذت الولايات المتحدة ذات السياسة تجاه إيران وكوريا وأفغانستان وتنظيم القاعدة، ولكن لم تحدث حرب إلا في حالي أفغانستان والعراق. بينما اكتفت "بالمنافسة الدبلوماسية" في الحالات الأخرى. وقد انطبقت إستراتيجية التعاون أيضاً على الحالات السابقة جميعها ويقصد بها: أن تشكل الدولة تحالفاً لاستيعاب هذا التهديد، فقد تكون القدرات العسكرية غير كافية أو أن التوزيع النسبي للقوة في النظام الدولي لا يخدم الدولة فتلجأ إلى تشكيل التحالفات لاستيعاب التهديد. ولكن كان الهدف من استخدام هذه الإستراتيجية في حالة الولايات المتحدة مع محور الشر ومحاربة الإرهاب هو لضمان الحفاظ على التوزيع النسبي للقوة في النظام الدولي لصالحها.

فالدخول في حروب فعلية على عدة جبهات يعد تهديداً لمكانة الدولة في النظام الدولي، وخصوصاً أن العوامل السياسية والعسكرية لدى إيران وكوريا كانت أفضل حالاً من العراق. بالإضافة إلى أن العراق كان الأكثر تهديداً لأمن المنطقة.

وفي بعض الحالات استمرت الولايات المتحدة على الإستراتيجية الحالية تجاه بعض الدول، فمثلاً الصين وروسيا كانت تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية في المنطقة ولكن اتخذت إستراتيجية الاحتواء والدبلوماسية الاقتصادية تجاهها.



خاتمة:

يمكننا القول بأن النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة على الرغم من تعدد الاتجاهات داخلها فإنها وظفت العوامل الداخلية والخارجية في تفسيرها للسياسة الأمريكية في عهد الرئيس "بوش الابن". ولذلك كان للنظرية الأثر في تحديد الأهداف والإستراتيجية الأفضل للتعامل مع التهديدات. وكان تأثيرها من خلال تبني صانع القرار سياسات خارجية معينة مع الأخذ في الاعتبار التغيرات الدولية والمحلية.

وكان للنظرية أيضاً القدرة على تفسير التغير قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث إن السياسات الأمريكية تجاه العالم كانت قبل الأحداث مستقرة إلى حد ما، ولكن مع ظهور تهديد جديد المتمثل في تهديد المصالح في الشرق الأوسط، وظهر ما يسمى بتنظيم القاعدة، أصبحت الولايات المتحدة تنتظر إليه كدافع لانتهاج وابتكار سياسات جديدة للحفاظ على أمنها واستقرارها، والحفاظ أيضاً على التوازن النسبي في القوة لصالحها، واستمراراً لتحقيق مصالحها في المنطقة. وكذلك فسرت النظرية المبررات التي قدمتها الولايات المتحدة لدخول الحرب بمسمى الحرب على الإرهاب أو نشر الديمقراطية، بأنها أداة لكسب التأييد الداخلي والخارجي للحرب، وتعزيز الانتماء الوطني للمجتمع الأمريكي.

وبالتالي فإن التهديد الذي كان متمثلاً في تنظيم القاعدة والعراق تم تحديده من الإدارة الأمريكية، وأصبح يمثل الخطر الذي يهدد الأمن القومي الأمريكي. ومع الأخذ في الاعتبار صعود القوة الأمريكية وانهيار الاتحاد السوفيتي، والتفوق العسكري والتكنولوجي للولايات المتحدة مقارنة بغيرها، ونجاح التدخل العسكري في أفغانستان. بالإضافة لموقعها الجغرافي المميز البعيد عن مواقع الحروب، والحاجز المائي المحيط بها.

كل هذا يمر عبر المتغيرات الوسيطة والمتمثلة في المؤسسات الداخلية للدولة وموافقة الأغلبية في الكونجرس على دخول الحرب بعد استنفاد الوسائل الدبلوماسية. وتوجهات السلطة التنفيذية المؤيدة للحل العسكري. بالإضافة إلى دور جماعات المصالح خاصة تلك المرتبطة بما يحدث في الشرق الأوسط.

وأيضاً الشعور العالي بالوطنية داخل الولايات المتحدة سواء على مستوى النخبة أو الشعب، الذي ساعد الحكومة في اتخاذ قرار الحل العسكري. وكذلك الدعم الأيديولوجي الداخلي والدولي للولايات المتحدة لفكرة محاربة الإرهاب والديمقراطية والحرية. كل هذه المتغيرات ساعدت في انتهاج سياسة المنافسة لهذا التهديد والذي تمت ترجمته لاحقاً إلى تحرك عسكري ضد العراق.

إلا أن النظرية تتسم بالعمومية في بعض جوانبها، ولا تقدم نظرة للمستقبل، وإنما ترى بأن الدولة توظف هذه المتغيرات بحسب الموقف، أو التهديد الذي تمر به، إلا أن هناك بعض العوامل التي تعطي للنظرية جانباً في رؤية المستقبل من خلال بعض المتغيرات التي تختلف من وقت لآخر كالميزان النسبي للقوة في النظام الدولي، قد يجبر الولايات المتحدة أن تتخذ سياسة مختلفة، فمثلاً صعود الصين وتوتر العلاقات مع إيران في الآونة الأخيرة تجعل صانع القرار الأمريكي يعيد تقييم معايير القوة الداخلية والخارجية وكيفية توظيفها. فعلى الرغم من التحركات الإيرانية والتهديد الذي تخلقه للمصالح الأمريكية وحلفائها في المنطقة، نرى بأن الولايات المتحدة لم تقدم على الحل العسكري حتى الآن.

وكذلك متغير الأيديولوجية والانتماء الوطني، فالشعب الأمريكي لم ينس حتى الآن الآثار التي تركتها حرب العراق، سواء البشرية، أو النفسية كانعكاساتها على أسر الضحايا في الجيش الأمريكي. أو الاقتصادية مثل التكلفة الباهظة للحرب والتي لا تزال تعاني منها حتى الآن، والتي أثرت على الحياة اليومية للمواطن الأمريكي، والبعض يرى بأنها أحد أسباب الأزمة المالية ٢٠٠٨م.

المراجع

المراجع العربية:

أولاً: الكتب:

- ١- بوب وودوارد، خطة الهجوم، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، (٢٠٠٤م).
- ٢- بول فيندلي، من يجرؤ على الكلام- الشعب والمؤسسات في مواجهة اللوبي الإسرائيلي، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، (١٩٨٨) م.
- ٣- تشارلز كيغلي وشانون بلنتون، السياسة العالمية التوجهات والتحولت، ترجمة منير بدوي، غالب الخالدي، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، (٢٠١٧م).
- ٤- ثيودور لوي، بنيامين جنسبرغ، الحكومة الأمريكية الحرية والسلطة، ترجمة عبد السميع عمر زين الدين ورباب عبد السميع زين الدين، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، (٢٠٠٦) م.
- ٥- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى قاسم، جامعة الملك سعود، الرياض، (١٤٣٣هـ)، (٢٠١٢م).
- ٦- كينيث نيوتن، فان ديث، أسس السياسة المقارنة؛ ترجمة عبد الله جمعان الغامدي، عبد السلام بن علي نوير، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، (٢٠١٤) م.
- ٧- كلايد برستوفتزر، الدولة المارقة، الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة فاضل جتكر، شركة الحوار الثقافي، بيروت، لبنان، (٢٠٠٣) م.
- ٨- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، بيروت، دار الجيل، (٢٠٠١) م.
- ٩- محمد طه بدوي وآخرون، مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، (٢٠١٢) م.
- ١٠- ممدوح منصور ووهبان أحمد، التاريخ الدبلوماسي العلاقات السياسية بين القوى الكبرى (١٨١٥-١٩٩١م)، دار فاروس العلمية، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، (٢٠١٢) م.
- ١١- هنري كيسنجر، النظام العالمي، تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، (٢٠١٤) م.
- ١٢- والتر مكوجال، أرض الميعاد والدولة الصليبية أمريكا في مواجهة العالم منذ ١٧٧٦م، ترجمة رضا هلال، دار الشروق، الطبعة الثانية، (٢٠٠١) م.

ثانياً: المقالات بالمجلات العلمية المحكمة:

- ١- أحمد وهبان، الواقعيون وتحليل العلاقات الدولية من مورجانثو إلى ميرشايمر دراسة تحليلية للنظرية الواقعية عبر ستة عقود، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، (٢٠١٦م).
- ٢- عبدالله الغامدي، الأيديولوجية السياسية الأمريكية: محدداتها.. اتجاهاتها الرئيسية.. وتأثيرها على السياسة العامة، مجلة الشؤون الاجتماعية، العدد ٥٦، ص ٨٣- ١١٠، شتاء عام (١٩٩٧) م.
- ٣- علي القحطاني، فلسفة العلم ومعضلة تفسير السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون اجتماعية، عدد ١٢٢، صيف (٢٠١٤م)، جمعية الاجتماعيين، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة.
- ٤- علي القحطاني، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية، الجمعية السعودية للعلوم السياسية، جامعة الملك سعود، الرياض، (٢٠١١م).
- ٥- عبدالناصر محمد سرور، دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكرياً في ٢٠٠٣م، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، يناير (٢٠١٠م).

ثالثاً: الرسائل العلمية:

- ١- أشرف علام، مشروع قناة البحرين والأمن العربي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- ٢- أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، إقليم كردستان السليمانية، (٢٠٠٧) م.
- ٣- ريبورا كريم محمود، عملية صنع قرار الحرب على العراق في الولايات المتحدة الأمريكية حرب ٢٠٠٣ نموذجاً، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، (٢٠١٣م).
- ٤- عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (٢٠١٠م).

رابعاً: مقالات الصحف:

- ١- جمال سلامة علي، المحافظون الجدد وإعادة الانتشار، صحيفة الأهرام، عدد: ٤٣٢٤٤-١٢٩، تاريخ: ٣٠/٤/٢٠٠٥م، ٢١/٣/١٤٢٦هـ. (<http://www.ahram.org.eg>).
- ٢- فايز بن عبد الله الشهري، فوضى (النظام) العالمي الجديد، جريدة الرياض، الاثنين ٢٥ شعبان ١٤٣٥هـ - ٢٣ يونيو ٢٠١٤م - العدد ١٦٨٠٠، (<http://www.alriyadh.com/>).

خامساً: الإنترنت:

- ٣- خلدون عدره، اللوبي الصهيوني وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز الوطني للأبحاث واستطلاعات الرأي، ٣/١١/٢٠١٦م، (<http://ncro.sy/?p=3039>).
- ٤- ستيفن والت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة: عادل زقاغ، وزيدان زياني، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية. (<https://www.politics-dz.com>).
- ٥- سليم كاطع علي، دور الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، ٢٦/٠٧/٢٠١٧، (<http://democraticac.de>).
- ٦- محمد عصام لعروسي، النظريات في العلاقات الدولية، جمعية راصد لحقوق الإنسان، ٢٥/٠٧/٢٠١٥م. (<http://www.pal-monitor.org>).

المراجع الأجنبية:

- 1- Hans J. Morgenthau, **Politics Among Nations, The Struggle for Power and Peace**, Fourth Edition, Published by Alfred.A. Knopf, New York, (1966).
- 2- **Library of Congress**, (<https://www.wdl.org/>).
- 3- Prewitt Kenneth, and Sidney Verba. **An Introduction to American Government**. New York: Harper & Row, 5th ed. (1987).
- 4- - Robert L. Lineberry, **Government in America: People, Politics, and Policy**, published simultaneously in Canada by little brown & company, Boston, Toronto, (Canada) limited, printed in the united states of America, (1983), second edition.
- 5- Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman, Jeffrey W. Taliaferro, **Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy**, Cambridge University Press, New York, (2009).
- 6- **Selected Speeches of President George W. Bush 2001-2008** (<https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/>).

